

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

نظرة أولية على التطورات الاقتصادية  
في منطقة الإسكوا في عام ١٩٩٩



الأمم المتحدة  
نيويورك، ١٩٩٩

## تقديم

في أواخر عام ١٩٩٦، بدأت الإسكوا في إصدار وثيقة بعنوان "نظرة على التطورات الاقتصادية في منطقة الإسكوا (تقرير أولي)"، كمقدمة لإصدار دراسة أكثر تفصيلاً وشمولاً، هي المعروفة باسم "مسح للتطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة الإسكوا". على أن هذا "التقرير الأولي" أصبح ينشر الآن بصفة منتظمة قبل نهاية العام، لإعطاء صورة مبكرة عن الأحوال الاقتصادية، قبل أن يتناولها "المسح" فيما بعد على نطاق أوسع وتحليل أعمق وأشمل. ولأن "المسح" يظهر في الربع الثاني من العام التالي، فقد ثبت أن "التقرير الأولي"، وهو أول وثيقة من نوعها في المنطقة، واحد من المصادر القيمة لكثير من القراء في مختلف المجالات.

واستناداً إلى الردود الإيجابية والمشجعة التي تلقيناها، نقدم الآن العدد الرابع من هذه الوثيقة التمهيدية.

ولقد لمسنا عملياً أن الأعداد الثلاثة الأولى قد حققت الهدف الأساسي من إصدارها، وهو تزويد القارئ بتقويم مبكر للتطورات الاقتصادية التي تشهدها المنطقة. لكن الأهم من ذلك، أن التقديرات التي قدمتها تلك الأعداد لم تختلف كثيراً عن البيانات النهائية التي صدرت فيما بعد. فالصورة العامة للتطورات الاقتصادية التي أوردتها الأعداد الثلاثة الأولى عن المنطقة قد تأكدت إلى حد بعيد في أعداد "المسح" التي صدرت بعدها. ومع ذلك، فإن الأرقام الواردة فيها، سواء كانت عن منطقة الإسكوا ككل أو عن الدول منفردة، لا تعدو أن تكون تقديرات أولية، ومن الممكن أن تتغير في التحليل النهائي. وبذلك يكون "التقرير الأولي" و "المسح" مطبوعتين متكاملتين لكن لكل منهما هدف مختلف. ذلك أن "التقرير الأولي" يلبي حاجة القارئ إلى الاطلاع على تقويم أولي للتطورات الاقتصادية في نهاية العام، بينما يقدم "المسح" تحليلاً أكثر دقة وأوسع نطاقاً ويستند إلى بيانات نهائية.

وقد نقرر اعتباراً من العام الماضي، إضافة مرفق إلى "التقرير الأولي"، نتناول فيه قضية واحدة تنطوي على أهمية بالنسبة للقارئ. فتناولنا في عدد ١٩٩٨ قضية إنتاج النفط الخام ومستقبله في دول الإسكوا. أما مرفق هذا العدد فنتناول فيه قضية "الخلل في تخصيص الموارد"، ونستعرض فيه الإنفاق الدفاعي والعسكري مع التركيز على ضرورة زيادة الاستثمار في التنمية البشرية.

وكما حدث في الأعداد الثلاثة السابقة، يضيف هذا العدد إلى تقويم الأداء الاقتصادي للمنطقة في عام ١٩٩٩، رؤية إجمالية عن سنة ٢٠٠٠.



الدكتور حازم البيللاوي  
الأمين التنفيذي للإسكوا

١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩

## المحتويات

### الصفحة

ج	تقديم.....
و	ملاحظات توضيحية.....
١	موجز بأهم النقاط.....
٥	نظرة على التطورات الاقتصادية في منطقة الإسكوا في عام ١٩٩٩.....
٥	ألف- النمو الاقتصادي.....
٩	باء- الارتفاع الكبير في أسعار النفط وإيراداته.....
١٢	جيم- التطورات التي شهدتها سوق العمل.....
١٣	دال- السيطرة على التضخم.....
١٥	هـ- انخفاض عجز الميزانية كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي.....
١٨	واو- تحسين أداء القطاع الخارجي.....
٢٠	زاي- الصورة المتوقعة في عام ٢٠٠٠.....
٢٢	حاء- التوصيات.....

### قائمة الجداول

٦	١- الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ومعدلات النمو في أعضاء الإسكوا بأسعار عام ١٩٩٦ الثابتة، ١٩٩٧-٢٠٠٠.....
١٠	٢- متوسط سعر النفط الخام في سلة الأوبك (١٩٩٦-٢٠٠٠).....
١١	٣- قيمة الإيرادات النفطية في منطقة الإسكوا، ١٩٩٤-١٩٩٩.....
١٣	٤- معدلات التضخم في منطقة الإسكوا (١٩٩٦-١٩٩٩).....
١٦	٥- نسبة عجز الميزانية إلى الناتج المحلي الإجمالي في بلدان الإسكوا، ١٩٩٧-١٩٩٩.....

### قائمة الرسوم البيانية

٧	١- نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي في منطقة الإسكوا.....
١٠	٢- الأسعار الشهرية لسلة الأوبك.....
١٠	٣- الأسعار السنوية لسلة الأوبك.....
١١	٤- قيمة الإيرادات النفطية في منطقة الإسكوا.....
١٤	٥- معدلات التضخم في منطقة الإسكوا.....
١٦	٦- نسبة عجز الميزانية إلى الناتج المحلي الإجمالي في منطقة الإسكوا، ١٩٩٧-١٩٩٩.....

٢٤	المرفق- الاختلال في توزيع الموارد.....
----	--

٢٥	الجدول ١ في المرفق- نفقات الدفاع كنسبة مئوية من الناتج المحلي الاجمالي، ١٩٨٥-١٩٩٨.....
٢٥	الجدول ٢ في المرفق- نسبة الأمية بين الكبار، ١٩٩٧.....

### ملاحظات توضيحية

فيما يلي توضيح للمقصود بمجموعة من العلامات والرموز المستخدمة في جداول هذا العدد ما لم يرد غير ذلك في النص:

النقطتان (..) = بيانات غير متوافرة أو لم ترد منفصلة.

الشرطة الطويلة (—) = القيمة تساوي صفراً أو لا تذكر.

الشرطة القصيرة (-) = لا تنطبق.

القوسان ( ) = عجز أو انخفاض إلا إذا ورد غير ذلك.

الشرطة المائلة (/) = سنة دراسية أو سنة مالية (على سبيل المثال، ١٩٨٢/١٩٨١).

الإسكوا = اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا.

الأوبك = منظمة البلدان المصدرة للنفط.

استخدام الشرطة القصيرة بين أرقام السنوات، ١٩٨٣-١٩٨١ على سبيل المثال، معناه كل الفترة، بما فيها السنة الأولى والسنة الأخيرة.

الأرقام والنسب المئوية لا تتفق بالضرورة مع المجاميع بسبب التقريب.

المقصود بـ "الدولار" سواء في المتن أو الجدول، هو دولار الولايات المتحدة الأمريكية (الدولار الأمريكي)، ما لم يرد غير ذلك.

تم التحقق من الإحالات الببليوغرافية والمرجعية كلما أمكن.

## موجز بأهم النقاط

أن يترك أثارا ايجابية كبيرة على سائر اقتصادات المنطقة، خصوصاً عن طريق زيادة الصادرات، وزيادة إيرادات السياحة، والمعونات المالية.

أما الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي في دول مجلس التعاون الخليجي، فمن المتوقع أن يزداد الى ٣٨ في المائة خلال عام ٢٠٠٠، وأن يتراوح بين ٢٦ في المائة في الكويت و٤٧ في المائة في دولة الإمارات. أما النمو الاقتصادي، فمن المتوقع أن يبلغ أعلى معدل له في دولة الإمارات من بين دول المجلس، لأنها لن تقطف ثمار الفوائد التي تحققت زيادة النمو في قطاعي النفط والغاز فحسب، بل ستستفيد أيضاً من عودة الانتعاش الى إعادة التصدير وتزايد الاستثمار الأجنبي المباشر. أما في عُمان، فالتوقع أن ينمو الناتج المحلي الاجمالي في عام ٢٠٠٠ بنسبة ٤٥ في المائة، وهي ثاني أعلى نسبة بين دول مجلس التعاون الخليجي. وسوف يشهد الناتج المحلي الاجمالي في عُمان مزيداً من النمو بعد افتتاح واحد من أكبر المشروعات لإسالة الغاز الطبيعي في المنطقة خلال عام ٢٠٠٠. وهذا المشروع الذي استغرق بناؤه أربع سنوات كاملة سوف يدرّ على سلطنة عُمان مليار دولار كل سنة. كذلك ستستفيد قطر من هذا الارتفاع المزدوج في الانتاج والايادات، سواء في قطاع النفط أو في قطاع الغاز. أما في المملكة العربية السعودية، فمن المتوقع أن ينمو الناتج المحلي الاجمالي بنسبة ٣٦ في المائة في عام ٢٠٠٠، أي بضعف ما حددته التقديرات الأولية لسنة ١٩٩٩. هذا، وسوف يتعزز النمو الاقتصادي للمملكة بفضل القوة التي سيكتسبها قطاع الطاقة، بالإضافة الى زيادة الانفاق الحكومي، وتزايد الثقة لدى القطاع الخاص بعد اجراءات الإصلاح الاقتصادي التي اتخذتها المملكة مؤخراً. وأما الناتج المحلي الاجمالي للكويت، فمن المتوقع أن ينمو بنسبة ٢٦ في المائة في عام ٢٠٠٠، وهي أضعاف ما حددته التقديرات الأولية لعام ١٩٩٩ والتي لا تتجاوز ٥٠ في المائة. وسوف يستفيد النمو الاقتصادي للكويت أيضاً من التطورات التي يشهدها قطاع الطاقة، ومن الآثار الايجابية للاستثمار الأجنبي المباشر من جانب الشركات المتعددة الجنسيات، بعد أن وجدت ما يجذبها في بعض القوانين واللوائح التي أصدرتها الكويت مؤخراً.

أما في دول الاقتصادات الأكثر تنوعاً في المنطقة<sup>(٣)</sup>، فمن المتوقع أن ينمو الناتج المحلي الاجمالي بنسبة ٤٧ في المائة في عام ٢٠٠٠، وأن يتراوح بين ١٧ في المائة في الأردن وبين ١٨ في المائة في لبنان

(٣) وهي الأردن، ولبنان، والجمهورية العربية السورية، ومصر، واليمن.

هذه الصورة الأولية للتطورات الاقتصادية في أقاليم أعضاء<sup>(١)</sup> اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، المشار إليها فيما بعد باسم منطقة الإسكوا، تقدم للقارئ تقويماً لصورة المنطقة في عام ٢٠٠٠، استناداً الى استعراض التطورات الاقتصادية التي شهدتها المنطقة في عام ١٩٩٩.

### الصورة المتوقعة في عام ٢٠٠٠

المتوقع في عام ٢٠٠٠، أن تكون للتطورات التي يشهدها قطاع الطاقة (النفط والغاز) أكبر الأثر على اقتصادات المنطقة. ومن بين العوامل الأخرى التي سيكون لها تأثير ملحوظ على الأداء الاقتصادي في المنطقة ما يلي: (أ) التطورات المتصلة بالعقوبات الاقتصادية المفروضة على العراق منذ عام ١٩٩٠؛ (ب) مدى السرعة والنجاح في تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية والتكيف الهيكلي في أعضاء الإسكوا؛ (ج) تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر؛ (د) ندرة المياه، وتأثير ذلك على الإنتاج الزراعي في كثير من دول الإسكوا؛ (هـ) تقدم عملية السلام في الشرق الأوسط، ومكاسب السلام، إن كانت له مكاسب. بالإضافة الى أن توجيه الموارد نحو التنمية البشرية بدلاً من تخصيصها للأنفاق العسكري والدفاعي سوف يرفع كثيراً من فرص المنطقة على المدى الطويل (انظر المرفق).

والمتوقع أيضاً أن تزداد سرعة نمو الناتج المحلي الاجمالي في كل أعضاء الإسكوا خلال العام القادم. أما الناتج المحلي الاجمالي لمنطقة الإسكوا ككل، باستثناء العراق، فمن المتوقع أن ينمو بنسبة ٤٧ في المائة في عام ٢٠٠٠. وسيكون العامل الأساسي في ذلك هو الارتفاع الكبير في انتاج النفط، وفي أسعاره وإيراداته. كما أن النمو المنتظر في قطاع هام كقطاع النفط والغاز في دول مجلس التعاون الخليجي<sup>(٢)</sup>، سوف يحسّن كثيراً من أداء القطاع الخارجي وأوضاع الموازنة، ويساعد على سرعة النمو الاقتصادي في هذه المجموعة من الدول. ومن المتوقع أيضاً للتحسن الملحوظ في اقتصادات المجلس

(١) تتألف عضوية الإسكوا من المملكة الأردنية الهاشمية، ودولة الإمارات العربية المتحدة، ودولة البحرين، والمملكة العربية السعودية، والجمهورية العربية السورية، وجمهورية العراق، وسلطنة عُمان، وفلسطين، ودولة قطر، ودولة الكويت، والجمهورية اللبنانية، وجمهورية مصر العربية، والجمهورية اليمنية.

(٢) وهي دولة الامارات العربية المتحدة، ودولة البحرين، والمملكة العربية السعودية، وسلطنة عُمان، ودولة قطر، ودولة الكويت.

العمل أمام المواطنين في دول المجلس. لكن رغم الاستمرار في تطبيق سياسة توظيف العمالة، قد لا تنخفض أعداد المغتربين في دول مجلس التعاون الخليجي خلال عام ٢٠٠٠ مثلما انخفضت في فترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩، والسبب في ذلك هو تزايد النمو الاقتصادي وتحسن الأوضاع المالية والفرص الاقتصادية تحسنا كبيرا. هذا، في الوقت الذي لا يبدو فيه أن أوضاع العمل ستشهد أي تحسن كبير خلال عام ٢٠٠٠ في معظم دول الاقتصادات الأكثر تنوعا بالمنطقة. ورغم توقع بعض فرص العمل في الخارج، فسوف تظل هذه الفرص محدودة نسبيا. كذلك لن تتحسن الأوضاع في سوق العمل ولن تطرأ زيادة كبيرة في فرص العمل في دول الاقتصادات الأكثر تنوعا إلا إذا بلغ معدل النمو السنوي المتوسط ٥ في المائة وأكثر، وذلك بسبب الفائض الكبير من اليد العاملة في الوقت الراهن.

وفيما يتعلق بمعدلات التضخم، تقول التقديرات إنها ستظل تحت السيطرة في معظم أعضاء الإسكوا خلال علم ٢٠٠٠، إذا حافظت الحكومات على سياساتها النقدية والمالية الحذرة بوجه عام. وإن كان من المتوقع أن يحدث بعض التضخم "المستورد" بسبب ارتفاع أسعار الواردات الآتية من دول شرق آسيا التي تزايد قيمة عملاتها بلطراد بعد الانخفاض الكبير الذي شهدته في عامي ١٩٩٧ و ١٩٩٨. ومن المتوقع أن تتحسن الأوضاع المالية لدول مجلس التعاون الخليجي مرة أخرى في العام القادم، وأن يتمكن معظم هذه الدول من تحقيق الهدف المنشود بحلول عام ٢٠٠٠ وهو أن تكون ميزانياتها متوازنة. وهو هدف يتحقق فعلا رغم الزيادة الكبيرة في الإنفاق الحكومي، بفضل الزيادات الكبيرة المتوقعة في إيرادات النفط وسائر الإيرادات. أما في الاقتصادات الأكثر تنوعا، فنقول التقديرات إن عجز الموازنة - كنسبة مئوية من الناتج المحلي الاجمالي - سوف ينخفض أو يظل منخفضا كما كان. فباستثناء لبنان، الذي سينخفض فيه هذا العجز إلى ١٢ر٢ في المائة خلال عام ٢٠٠٠، سوف ينخفض العجز في دول الإسكوا إلى أقل من ٣ في المائة. على أن لبنان يسعى إلى تخفيض هذا العجز إلى ٥ في المائة بحلول علم ٢٠٠٣.

أما أداء القطاع الخارجي، فمن المتوقع أن يتحسن في المنطقة رغم الفروق الكبيرة بين دول مجلس التعاون الخليجي وبين سائر أعضاء الإسكوا. فمن المتوقع أن يتحسن القطاع الخارجي في دول المجلس تحسنا كبيرا في عام ٢٠٠٠. فالزيادة الكبيرة المتوقعة في الواردات خلال العام القادم سوف تقابلها زيادة هائلة في الصادرات، خصوصا صادرات النفط والغاز والبتروكيماويات. وسوف تتسع الفوائض التجارية في كل دول المجلس، مع توقع حدوث فائض في الحسابات الجارية لدى معظمها.

و٢٢ في المائة في مصر. ففي مصر، سوف يعتمد النمو الاقتصادي على تزايد الاستثمار المباشر، المحلي والأجنبي على السواء، وعلى تواصل النمو في القطاع السياحي، وعلى مشاريع التنمية العملاقة التي تجري في سيناء والوادي الجديد. أما في اليمن وفي الضفة الغربية وقطاع غزة، فتذهب التقديرات إلى أن الاقتصاد سوف ينمو بنسبة ٥ر٤ في المائة و٤ في المائة على الترتيب في عام ٢٠٠٠. على أن اليمن سوف يستفيد استفادة كبيرة من تزايد النمو الاقتصادي بفضل قطاع النفط. وسواء كان اليمن أو الضفة والقطاع، فسوف يستفيد كل منهما من مساعدات مالية وعينية كبيرة من البنك الدولي وعدد من أكبر الدول المانحة. أما في الجمهورية العربية السورية فمن المتوقع أن يرتفع معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي إلى ٢ في المائة في عام ٢٠٠٠، بعد أن كان ٥ر٠ في المائة في التقديرات الأولية لعام ١٩٩٩. كذلك تقول التقديرات إن الناتج المحلي الاجمالي في لبنان والأردن سوف يرتفع إلى حوالي ١ر٨ في المائة بسبب انخفاض أسعار الفائدة والزيادة الملحوظة في النشاط السياحي. وإن كان هذا المعدل يقل كثيرا عما استهدفه لبنان والأردن وهو ٣ في المائة و ٥ في المائة على مدى السنوات المقبلة.

أما قطاع النفط في منطقة الإسكوا فمن المتوقع أن يسجل أداء ممتازا في عام ٢٠٠٠. وسوف يتبدى ذلك في ارتفاع إيرادات النفط ارتفاعا ملحوظا بعد الزيادة الملموسة في الانتاج والأسعار إذا قورنت بعلم ١٩٩٩. على أن أسعار النفط المتوقعة في عام ٢٠٠٠ تختلف كثيرا باختلاف التكهانات حول مستويات الانتاج التي ستقررهما منظمة الأوبك في ضوء تزايد الطلب على النفط وتناقص كمياته في كبرى الدول المستوردة للنفط. وفي استطاعة دول الأوبك أن ترفع انتاجها بأكثر من ٥ في المائة ومع ذلك يظل متوسط السعر عند ٢٢ دولارا للبرميل في عام ٢٠٠٠. وهذا السعر سيكون في نهاية المطاف أعلى من المستوى الذي استهدفته الأوبك لعدة سنوات وهو ٢١ دولارا للبرميل، ويزيد بنسبة ٢٥ في المائة عن المتوسط السنوي لعام ١٩٩٩ وهو ١٧ر٥ دولارا للبرميل. ومن المتوقع أن تزداد إيرادات النفط زيادة كبيرة في منطقة الإسكوا خلال عام ٢٠٠٠، وأن تزداد أيضا إيرادات الغاز والبتروكيماويات زيادة كبيرة في بعض الدول.

أما أوضاع سوق العمل في المنطقة فتختلف اختلافا ملحوظا بين دول مجلس التعاون الخليجي والاقتصادات الأكثر تنوعا. فسوف تتحسن هذه الأوضاع بالنسبة لأبناء دول مجلس التعاون الخليجي تحسنا ملحوظا في عام ٢٠٠٠. ذلك لأن زيادة المصروفات الحكومية، وسرعة النمو الاقتصادي، وتزايد الاستثمار الأجنبي المباشر، والاستمرار في سياسة توظيف العمالة (أي الاستعاضة عن المغتربين بأبناء البلد) سوف تؤدي كلها إلى تعزيز فرص

وايراداته. وخفضت معظمها من انتاج النفط، وبعضها خفضه بنسبة ٩ في المائة تقريبا. وحافظت دولتان على مستوى انتاجهما في عام ١٩٩٨. وبينما أسرعت بعض الدول بزيادة مصروفاتها الحكومية بمجرد أن ظهرت بوادر الارتفاع في أسعار النفط وايراداته، توخت غيرها الحذر، فلم تزد مصروفاتها الحكومية إلا في وقت متأخر من السنة. ولما كانت العملة ترتبط في معظم دول المجلس بالدولار الأمريكي، فقد اتبعت هذه الدول سياسات نقدية حذرة ومقيدة بوجه عام، تمشيا مع ارتفاع أسعار الفائدة في الولايات المتحدة. وفي إطار هذه المجموعة من الدول، كانت أكثرها تنوعا لاقتصادها وأكثرها تنفيذا للاصلاحات الاقتصادية والهيكلية، هي التي سجلت أعلى معدلات النمو الاقتصادي بين دول المجلس في عام ١٩٩٩.

أما مجموعة الاقتصادات الأكثر تنوعا، باستثناء العراق، فقد نما ناتجها المحلي الاجمالي الحقيقي، مجتمعلا، بنسبة ٤١ في المائة في عام ١٩٩٩، مقابل ٣٧ في المائة في عام ١٩٩٨. لكن المعدل اختلف اختلافا كبيرا بين أعضاء هذه المجموعة في عام ١٩٩٩. فبينما تذهب التقديرات الى أن مصر واليمن والصفة الغربية وقطاع غزة قد حققت معدلات تبلغ ٣٥ في المائة أو أكثر، حققت الأردن ولبنان والجمهورية العربية السورية ١ في المائة أو أقل.

وجدير بالذكر أن التطورات التي تشهدها سوق النفط الدولية تؤثر تأثيرا كبيرا على اقتصاد المنطقة. فالإسكوا تضم ١٣ عضوا، منها ١٠ دول مصدرة للنفط. ولا شك أن التغيرات التي تحدث في أسعار النفط وايراداته لها تأثير كبير على الإيرادات والمصروفات الحكومية، وعلى عجز الموازنة، والصادرات، والنمو الاقتصادي، وفرص العمل، والمساعدات البينية والتجارة البينية، وعلى تحويلات المغتربين. ففي عام ١٩٩٩ قفزت أسعار النفط وايراداته الى مستويات أعلى بكثير مما كانت عليه في عام ١٩٩٨. وتقول التقديرات إن متوسط السعر السنوي لسلة النفط الخام من دول الأوبك بلغ ١٧٤٨ دولارا للبرميل في عام ١٩٩٩. على أن أسعار النفط ارتفعت في هذه السنة ارتفاعا كبيرا فزادت بحوالي ٥ دولارات للبرميل الواحد عما كانت عليه في المتوسط في السنة السابقة، أي بزيادة تربو على ٤٠ في المائة. أما انتاج النفط في منطقة الإسكوا فقد بلغ في المتوسط ١٧٧ مليون برميل في اليوم الواحد في عام ١٩٩٩، وهو ما يقل بنسبة ٣٨ في المائة عن متوسط الانتاج في عام ١٩٩٨، والذي بلغ ١٨٤ مليون برميل في اليوم. ويتضح من التقديرات الأولية لإيرادات النفط في منطقة الإسكوا أنها بلغت في مجموعها ٩٥٣ مليار دولار في عام ١٩٩٩، أي بزيادة نسبتها ٣٧ في المائة عما بلغته في عام ١٩٩٨ وهو ٦٩٢

أما في الاقتصادات الأكثر تنوعا، فمن المتوقع أن تظل فجوة الميزان التجاري على اتساعها رغم تزايد الصادرات وتناقص الواردات في عدد منها. وبالتالي سوف تتحسن الأوضاع في حساباتها الجارية تحسنا ملحوظا بفضل الارتفاع المتوقع في إيرادات السياحة وتحويلات المغتربين، لا سيما بالنسبة لمصر والأردن ولبنان والجمهورية العربية السورية.

### الصورة الأولية في عام ١٩٩٩

زادت سرعة النمو الاقتصادي في منطقة الإسكوا في عام ١٩٩٩، خصوصا في النصف الثاني من العام. ويتضح من التقديرات الأولية أن مجموع الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي لدول الإسكوا، باستثناء العراق، قد سجل معدل نمو قدره ٢٨ في المائة في عام ١٩٩٩. ولما كان معدل النمو السنوي للسكان في المنطقة يبلغ حوالي ٢ في المائة، فقد زاد نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي زيادة ضئيلة في عام ١٩٩٩. ورغم أن معدل النمو في عام ١٩٩٩، وهو ٢٨ في المائة، كان أكبر من معدل النمو المسجل في عام ١٩٩٨، وهو ١٩ في المائة، فقد كان أقل من المعدل الذي سجلته المنطقة في عام ١٩٩٧، وهو ٣٤ في المائة.

ويلاحظ أن معدلات النمو اختلفت اختلافا كبيرا بين دول مجلس التعاون الخليجي وبين الاقتصادات الأكثر تنوعا، واختلفت كذلك داخل كل مجموعة من المجموعتين. حيث يتضح من التقديرات الأولية لعام ١٩٩٩، أن الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي لدول مجلس التعاون الخليجي مجتمعة بلغ ٢٢ في المائة، في مقابل ٤١ في المائة في الاقتصادات الأكثر تنوعا.

ويلاحظ أن عودة أسعار النفط وايراداته الى الارتفاع الكبير في معظم دول الإسكوا اعتبارا من آذار/مارس وحتى نهاية عام ١٩٩٩، كانت من أهم العوامل التي عززت النمو الاقتصادي وحسنت جدا من الصورة المتوقعة لعام ٢٠٠٠. ويصدق هذا بصفة خاصة على دول مجلس التعاون الخليجي التي يسهم فيها النفط بأكثر من ٣٥ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي، و٧٥ في المائة من إيرادات الحكومة، و٨٥ في المائة من قيمة الصادرات.

على أن النمو الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي قد تأثر في عام ١٩٩٩ بعدة عوامل من أهمها: (أ) ارتفاع أسعار النفط وايراداته؛ (ب) تخفيض انتاج النفط؛ (ج) السياسات المالية؛ (د) السياسات النقدية؛ (هـ) إصلاح الاقتصاد وتنويعه. فقد استفادت كل دول مجلس التعاون الخليجي استفادة كبيرة من ارتفاع أسعار النفط

وايراداته اعتباراً من آذار/مارس ١٩٩٩، تغيرت الأوضاع المالية تماماً في دول مجلس التعاون وتغيرت نظرتها الاقتصادية بوجه عام.

أما أداء القطاع الخارجي للمنطقة فقد تحسن تحسناً هائلاً في عام ١٩٩٩، إذا قورن بما كان عليه في عام ١٩٩٨، وكان ذلك بسبب الارتفاع الكبير في أسعار النفط. ورغم تخفيض كميات النفط التي تصدرها دول مجلس التعاون الخليجي، فقد ارتفعت قيمة هذه الصادرات في مجموعها ارتفاعاً كبيراً، بسبب ارتفاع أسعار النفط بما يعادل ٤٠ في المائة تقريباً. ولأن حصة النفط هي الحصة المهيمنة، فقد زاد مجموع الصادرات من دول المجلس زيادة ملحوظة في عام ١٩٩٩، وحقت كل منها فائضاً في ميزانها التجاري، وكانت أوضاع حسابها الجاري أفضل بكثير مما كانت عليه في عام ١٩٩٨. أما الاقتصادات الأكثر تنوعاً بين أعضاء الإسكوا، باستثناء العراق، فهي تعاني عادة من عجز كبير في ميزانها التجاري، وتعتمد بالدرجة الأولى على تحويلات أبنائها المغتربين وعلى إيرادات السياحة لتحسين الأوضاع في حساباتها الجارية. وقد حدث ذلك مرة أخرى في عام ١٩٩٩، رغم أن بعض الدول كالأردن ولبنان والجمهورية العربية السورية، قد تمكنت إلى حد بعيد من تقليص العجز في ميزانها التجاري عما كان عليه في العام السابق.

مليار دولار. ورغم هذه الزيادة الكبيرة كانت إيرادات النفط في عام ١٩٩٩ أقل مما كانت عليه في عامي ١٩٩٧ و ١٩٩٦ بحوالي ٣٨ مليارات دولار و ١ مليار دولار على الترتيب. لكن لا شك في أن ارتفاع إيرادات النفط في عام ١٩٩٩ قد حسن كثيراً من الأوضاع التجارية والمالية لعدد كبير من الدول، لا سيما دول مجلس التعاون الخليجي.

أما أوضاع سوق العمل فقد ظلت غير مواتية بصفة عامة في وجه الباحثين عن عمل في معظم الاقتصادات الأكثر تنوعاً خلال عام ١٩٩٩. والمعروف أن معظم دول المنطقة، بما فيها دول الاقتصادات الأكثر تنوعاً، تتسم بارتفاع معدلات النمو سواء بين السكان أو بين الأيدي العاملة. لذلك كان النمو الاقتصادي بطيئاً على أحسن الفروض في كل من الأردن ولبنان والجمهورية العربية السورية، فلم تشهد هذه الدول سوى تحسن لا يذكر في أسواق العمل بكل منها رغم بعض الفرص التي أتاحت لها في الخارج خلال الجزء الأخير من العام.

أما في دول مجلس التعاون الخليجي، فكان الاعتماد على العمالة المحلية سياسة معلنة على مدى سنوات متعددة، لكنه أصبح يطبق بدقة شديدة في عام ١٩٩٨؛ وهي السنة التي تدهورت فيها الأوضاع المالية والاقتصادية فجأة، بينما استمر الارتفاع السريع في عدد أبناء الخليج الباحثين عن فرصة للعمل. فاستمرت في عام ١٩٩٩ شتى الجهود المكثفة التي تبذلها الحكومات الخليجية للاستعاضة عن العاملين المغتربين بالباحثين عن عمل من أبنائها، رغم تحسن الأوضاع الاقتصادية والمالية.

أما التضخم، فيمكن أن يقال إنه كان خاضعاً للسيطرة التامة في منطقة الإسكوا. وتذهب التقديرات الأولية إلى أن التضخم الذي شهدته معظم دول الإسكوا لم يزد عن ٢٣ في المائة في عام ١٩٩٩. فقد نجحت الاقتصادات الخليجية والاقتصادات الأكثر تنوعاً في إبقاء التضخم تحت السيطرة.

وفي عام ١٩٩٩ أيضاً انخفض عجز الموازنة كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي في معظم دول الإسكوا إلى حوالي ٣ في المائة أو أقل. أما أكبر انخفاض في عجز الموازنة فهو ما سجلته دول مجلس التعاون الخليجي. فقد بنت كل من هذه الدول ميزانية ١٩٩٩ على افتراض أن أسعار النفط ستبلغ في المتوسط ١١ دولاراً للبرميل. ومن بين دول مجلس التعاون الخليجي الست، لم تتوقع انخفاض العجز عن ١٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي سوى المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة. أما أكبر عجز فهو ما توقعته الكويت، وهو ٢٢ في المائة. وبالارتفاع الذي شهدته أسعار النفط



## نظرة على التطورات الاقتصادية في منطقة الإسكوا في عام ١٩٩٩

### ألف- النمو الاقتصادي

منها تخفيض إنتاج النفط، والسياسات المالية والنقدية، وإصلاح الاقتصاد وتنويعه. فقد استفادت كل دول مجلس التعاون الخليجي استفادة كبيرة من ارتفاع أسعار النفط وإيراداته. وخفضت معظمها من إنتاج النفط، وبعضها خفضه بنسبة ٩ في المائة تقريباً. وأبقت دولتان إنتاجهما عند مستوى قريب من مستواه في عام ١٩٩٨. وبينما بادرت بعض الدول بزيادة مصروفاتها الحكومية بمجرد أن ظهرت بوادر الارتفاع في أسعار النفط وإيراداته، توخت غيرها الحذر، فلم تزد مصروفاتها الحكومية إلا في وقت متأخر من السنة. ولما كانت العملة ترتبط في معظم دول المجلس بالدولار الأمريكي، فقد اتبعت هذه الدول سياسات نقدية حذرة ومقيدة بوجه عام، تمشياً مع ارتفاع أسعار الفائدة في الولايات المتحدة. وفي إطار هذه المجموعة من الدول، كانت أكثرها اعتماداً على تنويع اقتصادها وعلى تنفيذ درجة ملموسة من الإصلاحات الاقتصادية والهيكلية، هي التي سجلت أعلى معدلات النمو الاقتصادي بين دول المجلس في عام ١٩٩٩.

وتشير التقديرات الأولية إلى أن أعلى معدلات النمو بين دول مجلس التعاون الخليجي في عام ١٩٩٩ هي التي سجلتها الإمارات العربية المتحدة وعمان والبحرين، أما أديانها فكانت في الكويت وقطر.

ويتضح من الأرقام الرسمية في الإمارات العربية المتحدة أن القطاعات غير النفطية سجلت نمواً حقيقياً بلغ ٤٫٧ في المائة في عام ١٩٩٨، فعوضت بذلك بعض الانخفاض الذي حدث في قطاع النفط في تلك السنة. وقد أمكن تحقيق هذا النمو بفضل قدرة الحكومة على الالتزام بالمصروفات المقررة، رغم تدهور أسعار النفط وإيراداته آنذاك، فقد اعتمدت على دخل استثماراتها في الخارج التي تقدر بأكثر من ١٢٠ مليار دولار. وفي عام ١٩٩٩ خفضت الإمارات إنتاج النفط بقرابة ٩ في المائة عن مستواه في عام ١٩٩٨. وتقول التقديرات الأولية أن الإمارات العربية المتحدة سجلت نمواً حقيقياً بنسبة ٤٫٠ في المائة في عام ١٩٩٩.

أما في عمان، فنقول التقديرات أن الناتج المحلي الإجمالي زاد بنسبة ٣٫٧ في المائة في عام ١٩٩٩، بعد أن كان ٢٫٩ في المائة في عام ١٩٩٨. ولأن عمان ليست عضواً في الأوبك لم تخفض إنتاجها النفطي إلا بقدر ضئيل في عام ١٩٩٩. كما استفادت السلطنة من

زادت سرعة النمو الاقتصادي في منطقة الإسكوا في عام ١٩٩٩، خصوصاً في النصف الثاني من العام. ويتضح من التقديرات الأولية أن مجموع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لدول الإسكوا، باستثناء العراق، قد سجل معدل نمو قدره ٢٫٨ في المائة في عام ١٩٩٩. ولما كان معدل النمو السنوي للسكان في المنطقة يبلغ حوالي ٢٫٥ في المائة، فقد زاد نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي زيادة ضئيلة في عام ١٩٩٩. ورغم أن معدل النمو في عام ١٩٩٩، وهو ٢٫٨ في المائة، كان أكبر من معدل النمو المسجل في عام ١٩٩٨ وهو ١٫٩ في المائة، فقد كان أقل من المعدل الذي سجلته المنطقة في عام ١٩٩٧، وهو ٣٫٤ في المائة.

ويلاحظ أن معدلات النمو اختلفت اختلافاً كبيراً بين دول مجلس التعاون الخليجي وبين الاقتصادات الأكثر تنوعاً، واختلفت كذلك داخل كل مجموعة من المجموعتين. حيث يتضح من التقديرات الأولية لعام ١٩٩٩ أن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لدول مجلس التعاون الخليجي مجتمعة بلغ ٢٫٢ في المائة<sup>(٤)</sup>، في مقابل ٤٫١ في المائة في الاقتصادات الأكثر تنوعاً.

ولا شك أن عودة أسعار النفط وإيراداته إلى الارتفاع الكبير في معظم دول الإسكوا اعتباراً من آذار/مارس ١٩٩٩ وحتى نهاية العام، كانت من أهم العوامل التي عززت النمو الاقتصادي وحسنت جداً من الصورة المتوقعة لعام ٢٠٠٠. ويصدق هذا بصفة خاصة على دول مجلس التعاون الخليجي التي يسهم فيها النفط بأكثر من ٣٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، و٧٥ في المائة من إيرادات الحكومة، و٨٥ في المائة من قيمة الصادرات.

على أن النمو الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي قد تأثر أيضاً بعدد من أهم العوامل في عام ١٩٩٩،

(٤) وقت كتابة هذا التقرير في أواخر تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩، لم تكن الأرقام الخاصة بمعدلات النمو في عام ١٩٩٨ متاحة للإسكوا إلا من حكومتي البحرين وعمان من بين دول مجلس التعاون الخليجي. ولذا فإن معدلات النمو في معظم دول المجلس في عامي ١٩٩٨ و ١٩٩٩ مجرد تقديرات أولية.

الإصلاحات الاقتصادية والهيكلية التي كانت قد بدأتها في السنوات السابقة. كذلك كان أداء قطاعي الزراعة والخدمات أداء جيداً في عام ١٩٩٩.

أما البحرين، فيتضح من تقديراتها الرسمية أن الناتج المحلي الإجمالي نما فيها بنسبة ٤٨ في المائة في عام ١٩٩٨، وأنه نما أيضاً في عام ١٩٩٩ بنسبة ٣٢ في المائة. والبحرين ليست عضواً في الأوبك، ولم تخفض إنتاجها من النفط في عام ١٩٩٩. واستمر الإنفاق الحكومي على المشاريع المقررة وازداد خلال السنة نظراً لتركيز الحكومة على تعزيز النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل أمام العمالة الوطنية. وكان الأداء جيداً في كل من قطاع السياحة والبنوك، لاسيما خلال النصف الثاني من عام ١٩٩٩.

أما عن المملكة العربية السعودية، فيتضح من التقديرات الأولية أن الناتج المحلي الإجمالي نما فيها بنسبة ضئيلة بلغت ٠ في المائة في عام ١٩٩٨، وبنسبة ١٨ في المائة في عام ١٩٩٩. ويرجع هذا التحسن في المقام الأول إلى الزيادة الكبيرة في النفقات الحكومية واستثمارات القطاع الخاص، نتيجة الارتفاع الكبير في أسعار النفط وإيراداته. وحقت القطاعات غير النفطية معدلات نمو

مرتفعة نسبياً في عام ١٩٩٩ بحكم تأثرها المباشر وغير المباشر بارتفاع إيرادات النفط. فقد سجلت قطاعات البناء، والعقارات، والبنوك، والتجارة، والخدمات، معدلات نمو تجاوزت ٥ في المائة كما تقول التقديرات. كما أن النمو الحقيقي في القطاع غير النفطي - الذي يمثل حالياً ٦٤ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي - قد عوض انخفاض إنتاج النفط الذي بلغ ٤٧ في المائة، وعوض تقليص الإنفاق الرأسمالي في قطاع الطاقة. ويلاحظ فوق ذلك، أن الحكومة السعودية اتخذت في النصف الثاني من عام ١٩٩٩ مجموعة من الإجراءات القانونية لتشجيع الاستثمار الأجنبي في البلد. وتعطي هذه الإجراءات للمستثمرين الأجانب حق الملكية في البلد. كما أنها تعدل نظام الكفالة المحلية للأجانب العاملين في شركات الأعمال في المملكة العربية السعودية. وسيكون مسموحاً لغير السعوديين، بمن فيهم العاملون المغتربون، بالاستثمار في سوق المال المحلية من خلال الصناديق التعاونية الإثني عشر القائمة. بالإضافة إلى ذلك، تستعرض الحكومة حالياً قانوناً جديداً للاستثمار يهدف إلى تقليل العقبات التي تواجه المستثمرين الأجانب ويضفي تحسينات على لوائح العمل، ويمكن أن يسمح للمستثمرين الأجانب بامتلاك ما يصل إلى ٧٥ في المائة من المشاريع المشتركة في المملكة.

الجدول ١- الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ومعدلات النمو في أعضاء الإسكوا  
بأسعار عام ١٩٩٦ الثابتة، ١٩٩٧-٢٠٠٠  
(بملايين الدولارات الأمريكية، كنسبة مئوية)

البلد/المنطقة	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩ <sup>(١)</sup>	٢٠٠٠ <sup>(٢)</sup>	النسبة المئوية للتغير
						١٩٩٩ <sup>(١)</sup> ٢٠٠٠ <sup>(٢)</sup>
البحرين	٦١.١٩	٦٢.٩١	٦٥.٩٣	٦٨.٤٠	٧٠.٢٨	٣.٣٠
الكويت	٣.٦٥	٣.١٥	٣.٩٥	٣.١٠	٣.١٠	٢.٦٠
عمان	١٥.٢٧	١٦.٢٥	١٦.٢٧	١٧.٣٤	١٨.١٢	٤.٠٠
قطر	٩.٥٩	١٠.٠١	١٠.٢٦	١٠.٣٩	١٠.٨٣	٤.٢٠
المملكة العربية السعودية	١٤١.٣٢	١٤٥.١٣	١٤٥.٨٦	١٤٨.٨٨	١٥٣.٨٤	٣.٦٠
الإمارات العربية المتحدة	٤.٧٩	٤.٨٩	٥.٣٩	٥.٢٤	٥.٤٨	٤.٧٠
مجلس التعاون الخليجي	٢٥.٤٠	٢٥.٨١	٢٦.٧٨	٢٦.٥٤	٢٧.٦٦	٣.٧٧
مصر <sup>(٣)</sup>	٦٧.٥٩	٦٧.٣٠	٧١.١٣	٧٢.١٦	٨٤.١٢	٦.٢٠
الأردن	٦٦.٤٤	٦٧.٣٠	٦٧.١٣	٦٨.٣٨	٦٩.٥٥	١.٧٠
لبنان	١٢.٩٩	١٣.٤٥	١٣.٨٥	١٣.٩٦	١٤.٢١	١.٨٠
الجمهورية العربية السورية	٢١.٨٦	٢٢.٤٤	٢٢.٦٦	٢٢.٧٧	٢٢.٩٧	٢.٠٠
الجمهورية اليمنية	٦٩.٥٨	٧٣.١٩	٧٥.٥١	٧٨.٦٨	٨٢.٢٢	٤.٠٠
الضفة الغربية وقطاع غزة	٣.٨٩	٣.٩٤	٤.٠٦	٤.٢٠	٤.٣٧	٤.٠٠
الاقتصادات الأكثر تنوعاً <sup>(٤)</sup>	١١.٩٩	١٢.٤٧	١٢.٩٣	١٣.٥٧	١٤.٨٢	٤.٦٥
مجموع الإسكوا <sup>(٥)</sup>	٣٧.٣٥	٣٨.٢٨	٣٩.١٢	٤٠.١١	٤١.٧٤	٤.٠٧

المصادر: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، استناداً إلى مصادر وطنية ودولية.

ملاحظة: الأرقام الواردة بين قوسين تشير إلى قيمة سلبية.

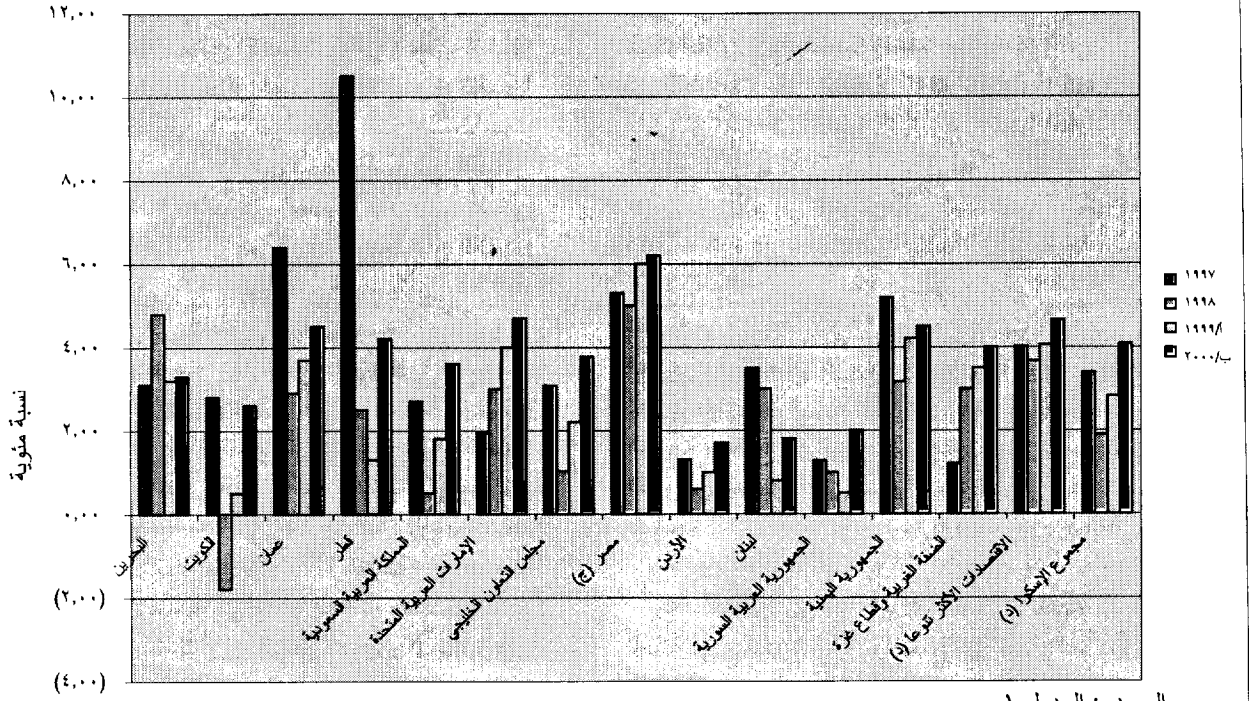
الأحرف الغليظة تشير إلى تقديرات مؤقتة رسمية.

(أ) تقديرات أولية. (ب) توقعات.

(ج) تبدأ السنة المالية لمصر في ١ تموز/يوليو وتنتهي في ٣٠ حزيران/يونيو. وتشير الأرقام الرسمية للسنتين الماليين ١٩٩٨/١٩٩٩ و ١٩٩٩/٢٠٠٠ إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة ٦.٠ و ٦.٠ في المائة على الترتيب.

(د) باستثناء العراق نظراً لعدم توفر بيانات موثوقة.

الرسم البياني ١ - نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في منطقة الإسكوا، ١٩٩٧-٢٠٠٠



المصدر: الجدول ١.

النصف الأول من ١٩٩٩ الى تناقص الأيدي العاملة في الكويت بمعدل ٠.٦ في المائة في السنة، مما ترك أثراً سلبياً على النمو الاقتصادي في البلد.

أما بالنسبة للاقتصادات الأكثر تنوعاً كمجموعة، باستثناء العراق، فقد حققت مجموعة نسبة نمو بلغت ٤.٠ في المائة في عام ١٩٩٩، أي بزيادة طفيفة عما حققته في عام ١٩٩٨ وهو ٣.٧ في المائة. إلا أن معدلات النمو التي حققها أعضاء هذه المجموعة في عام ١٩٩٩ اختلفت كثيراً فيما بينها. ففي حين أن ثلاثة أعضاء، هي مصر، والجمهورية اليمنية، والصفة الغربية وقطاع غزة، حققت حسب التقديرات ٣.٠ في المائة أو أكثر، فإن الأعضاء الثلاثة الأخرى وهي الأردن ولبنان والجمهورية العربية السورية حققت ١ في المائة أو أقل.

فمصر حققت نمواً بنسبة ٦ في المائة في عام ١٩٩٩ حسب التقديرات الأولية. ولم تكن هذه أعلى نسبة بين الاقتصادات الأكثر تنوعاً فحسب بل في المنطقة ككل. وعلاوة على ذلك، فإن النمو الذي حققته مصر في عام ١٩٩٩ كان أعلى مما حققته في عامي ١٩٩٧ و ١٩٩٨ وهو ٣.٠ في المائة و ٥ في المائة على الترتيب. واستمر الأداء الجيد لاقتصاد مصر، وكان ذلك أساساً نتيجة

أما في قطر فنقول التقديرات الأولية إن الناتج المحلي الإجمالي نما بنسبة ١٣ في المائة في عام ١٩٩٩، وبنسبة ٢٠ في المائة في السنة السابقة. وقد خفضت قطر إنتاجها النفطي في عام ١٩٩٩ بنسبة ٦.٦ في المائة عن مستوى عام ١٩٩٨. وحافظت الحكومة على خطط إنفاقها التقشفية في عام ١٩٩٩، فعطلت بذلك زيادة النمو في القطاعات غير النفطية. وعلاوة على ذلك، استمر كساد السوق بشكل عام، خصوصاً في قطاعات العقارات، والتجارة، والخدمات، بسبب خروج الأجانب بأعداد كبيرة من البلد<sup>(٥)</sup>.

أما الكويت فسجلت معدل نمو سلبياً قدره -١.٨ في المائة في عام ١٩٩٨، ونمو إيجابياً، رغم ضآلته، بلغ ٠.٠ في المائة في عام ١٩٩٩. وخفضت إنتاج النفط بنسبة ٨.٤ في المائة في عام ١٩٩٩، وكانت بطيئة في زيادة النفقات الحكومية بعد أن عادت إيرادات النفط إلى الإرتفاع الكبير عن مستوياتها في عام ١٩٩٨. علاوة على ذلك، أدت مغادرة الأجانب بأعداد كبيرة خلال

(٥) يمثل الأجانب ٧٥ في المائة من سكان قطر، وتقول التقديرات الأولية إن ٧٥٠٠٠ من هؤلاء غادروا البلد خلال الفترة ١٩٩٨-١٩٩٩.

عام ١٩٩٩. وكان السبب في ذلك أساسا هو أداء قطاع النفط، الذي شهد نموا في الإنتاج بلغ ٥ في المائة وارتفاعا كبيرا في الأسعار. وارتفاع إيرادات النفط أصبح بوسع الحكومة أن تزيد المصروفات، مما ساعد على سرعة النمو في القطاعات غير النفطية. وقد حال دون تحقيق معدلات أعلى من ذلك في عام ١٩٩٩ وقوع عدة اعتداءات على السياح كان لها تأثير ضار على قطاع السياحة وعلى تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلد. أما الضفة الغربية وقطاع غزة فقد حققت نموا بنسبة ٣ في المائة في عام ١٩٩٨، و٣٥ في المائة في عام ١٩٩٩. واستفاد اقتصادها في عام ١٩٩٩ من خدمات المطار الدولي الموجود في قطاع غزة ومن بعض الأعمال الكبيرة التي شهدتها ميناء غزة. إلا أن أكبر دفعة لاقتصاد الضفة الغربية وقطاع غزة جاءت من ازدهار السياحة ومن القروض الميسرة التي قدمها البنك الدولي وعدد من الدول المانحة.

أما الأردن فقد حقق نموا ضئيلا بنسبة ٠.٦ في المائة في عام ١٩٩٨. ويتضح من التقديرات الأولية أن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للأردن نما بنسبة ١ في المائة في عام ١٩٩٩. وقد حدثت زيادة ملحوظة في الاستثمار الخاص وزاد النمو في قطاع الخدمات، خصوصا في القطاع السياحي. وأسرت الحكومة في الإصلاحات الاقتصادية التي تعزز فرصة الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية بحلول شباط/فبراير ٢٠٠٠ على أقصى تقدير. على أن انخفاض الإنتاج الزراعي بسبب قلة المياه، بدد معظم النمو الذي حققته سائر القطاعات. وعلاوة على ذلك، استمر التأثير الضار لأسعار الفائدة، المرتفعة نسبيا، على قطاعي البناء والعقارات بشكل خاص.

أما في لبنان، فقد تناقص النمو من ٣.٥ في المائة في عام ١٩٩٧ إلى ٣ في المائة في عام ١٩٩٨، وازداد انخفاضه إلى ٠.٨ في المائة في عام ١٩٩٩، حسب التقديرات الأولية. واستمرت الأزمة التي يعانيها قطاع البناء بسبب ارتفاع أسعار الفائدة. كذلك شهد القطاع المصرفي بطئا في نشاطه في عام ١٩٩٩ قياسا على عام ١٩٩٨، وتبدى ذلك في انخفاض معدلات النمو السنوية للودائع والقروض والميزانيات الإجمالية. لكن قطاع السياحة واصل أداءه الجيد، حيث زاد عدد السياح بحوالي ١٥ في المائة عن عام ١٩٩٨. وتجدر الإشارة إلى أن الاقتصاد اللبناني عانى منذ عام ١٩٩٥ من أزمة في القطاع العقاري، ومن نقص الاستثمار في قطاع الصناعات التحويلية، ومن الاعتماد المفرط على أدونات الخزنة، وذلك أساسا بسبب الارتفاع الكبير في أسعار الفائدة على

لبرنامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي الذي كانت تنفذه بنجاح كبير منذ عام ١٩٩١ تحت إشراف صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. ومن الأمور الجديرة بالذكر والتي ميزت تجربة الإصلاح الاقتصادي في مصر، أنها حققت نجاحا هائلا دون أضرار اجتماعية كبيرة، نظرا لشبكات الأمان الاجتماعية التي صاحبها والتي ساعدت الفئات المتضررة. ويعتبر برنامج الخصخصة في مصر واحدا من أكثر البرامج نجاحا في العالم بوجه عام. ففي عام ١٩٩٣ كانت هناك ٣٠٣ شركات تابعة للقطاع العام؛ وانخفض هذا العدد إلى ١٦٣ في أيلول/سبتمبر ١٩٩٩، بعد بيع ١٤٠ شركة إلى القطاع الخاص سواء كليا أو جزئيا. وبلغت حصيلة بيع هذه الشركات ١١ مليار جنيه مصري، في حين أن قيمتها الدفترية مجمعة لم تزيد عن ٣ مليارات جنيه. وكان عدد شركات القطاع العام التي تحقق أرباحا في عام ١٩٩٣، هو ١٨٢ شركة من بين ٣٠٣ شركات، أي بنسبة ٦٠ في المائة. أما الآن فيبلغ عددها ١٤٥ شركة رابحة من بين ١٦٣ شركة، أي بنسبة ٨٩ في المائة. وبالإضافة إلى ذلك، نجحت مصر في اجتذاب بعض كبار المستثمرين الاستراتيجيين الأجانب مثل ألكوا، ونستلي، ودايوو، وألكاتيل، على سبيل المثال. وقد زاد مجموع الاستثمار الأجنبي المباشر المتراكم عبر السنين من ٢.٣ مليار دولار في عام ١٩٨٠ إلى ١١ مليار دولار في عام ١٩٩٠، ثم بلغ ١٦.٧ مليار دولار في عام ١٩٩٨ بعد أن ارتفع بمبلغ ١ مليار دولار عن مستواه في عام ١٩٩٧. وتقول التقديرات إن هذه الزيادة تضاعفت في عام ١٩٩٩ وبلغت حوالي ٢ مليار دولار. ويشير المسؤولون إلى أن عوائد الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر أعلى بكثير من المتوسط العالمي وهو ١٢ في المائة. وهكذا، بعد زيادة كفاءة الإنتاج، والزيادة الكبيرة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وازدهار القطاع السياحي وانتعاش القطاع الخاص، استطاعت مصر أن تحقق معدل نمو يزيد ثلاث مرات تقريبا عن معدل نمو سكانها البالغ ٢.١ في المائة. ومع ذلك كان يمكن لمصر أن تحقق نموا أكبر من ذلك لو كان قطاع البنوك أكثر كفاءة. فمصر فيها بنوك كثيرة لكن القطاع نفسه مفتت، ولذلك فالخدمات التي يقدمها غير كافية ولا بد أن تندمج البنوك فيما بينها ليزداد إسهامها في النمو الاقتصادي لمصر وتتمكن من المنافسة في اقتصاد عالمي يتجه بسرعة نحو العولمة.

أما في الجمهورية اليمنية، والضفة الغربية وقطاع غزة، فكان النمو في عام ١٩٩٩ أسرع منه في السنة السابقة. فقد ارتفع معدل النمو في الجمهورية اليمنية من ٣.٢ في المائة في عام ١٩٩٨ إلى ٤.٢ في المائة في

انخفاض في إنتاج الدول غير الأعضاء في الأوبك بمقدار ٤٠٠ ٠٠٠ برميل في اليوم، وارتفاع شديد في الطلب على النفط، يرجع أساساً إلى الانتعاش الاقتصادي في شرقي آسيا وأمريكا اللاتينية.

وتقول التقديرات إن السعر المتوسط لسلة النفط الخام في الأوبك بلغ ١٧٤٨ دولاراً للبرميل الواحد في عام ١٩٩٩، أي أنه كان أعلى من متوسطها للسنة السابقة بحوالي ٥ دولارات للبرميل الواحد، وهي زيادة بنسبة تتجاوز ٤٠ في المائة (انظر الجدول ٢). وكان سعر نفط الأوبك يقل في المتوسط عن ١٠ دولارات للبرميل الواحد في شباط/فبراير ١٩٩٩، قبل أن يبدأ ارتفاعه في آذار/مارس ويواصل ارتفاعه طوال ما بقي من السنة. لكن الملاحظ أن أسعار النفط تقلبت بشدة على مر السنين، وكانت أدنى بنسبة ٣٣٦ في المائة في سنة ١٩٩٨ من مستواها في السنة السابقة. وعلاوة على ذلك، ظلت أسعار النفط في عام ١٩٩٩، رغم ارتفاعها الكبير، دون المستوى الذي سجلته في عام ١٩٩٧ وهو ١٨٦٨ دولاراً للبرميل الواحد. وتظهر التقلبات الشديدة في أسعار النفط خلال السنوات الأخيرة، في الرسمين البيانيين ٢ و ٣.

أما متوسط إنتاج النفط بالنسبة للمنطقة فقد بلغ ١٧٧ مليون برميل في اليوم في عام ١٩٩٩، أي أقل من ١٨٤ مليون برميل في اليوم كما كان في عام ١٩٩٨. وقد سجلت الكويت والإمارات العربية المتحدة انخفاضاً في الإنتاج بحوالي ٨ إلى ٩ في المائة على الترتيب عن مستواه في عام ١٩٩٨. ومن جهة أخرى ارتفع إنتاج النفط في بعض أعضاء الإسكوا. وكان أبرز ارتفاع في العراق الذي أنتج ٢٧ مليون برميل في اليوم في المتوسط، أي بزيادة ٢٥ في المائة عن مستوى إنتاج عام ١٩٩٨ وهو ٢١ مليون برميل في اليوم. ويلاحظ هنا أن التزام المملكة العربية السعودية، والكويت، والإمارات العربية المتحدة، بالتخفيضات المتفق عليها في إطار الأوبك، قد عطل قدرتها الإنتاجية بحوالي ٣ ملايين برميل في اليوم، و ٦٥٠ ٠٠٠ برميل في اليوم، و ٥٠٠ ٠٠٠ برميل في اليوم على الترتيب.

وتشير التقديرات الأولية إلى أن الإيرادات النفطية للمنطقة بلغت في مجموعها ٩٥٣ مليار دولار في عام ١٩٩٩، أي بزيادة نسبتها ٣٧٧ في المائة عن مستواها في عام ١٩٩٨ وهو ٦٩٢ مليار دولار (انظر الجدول ٣ والرسم ٤). ورغم هذه الزيادة الكبيرة ظلت الإيرادات النفطية أدنى بمقدار ٣٨٨ مليارات دولار و ١٠ مليار دولار من مستوياتها في عام ١٩٩٧ وعام ١٩٩٦ على الترتيب. ومع ذلك، فإن ارتفاع الإيرادات النفطية في عام ١٩٩٩ حسن كثيراً من الأوضاع التجارية والمالية للعديد من الدول، خصوصاً دول مجلس التعاون الخليجي.

الليرة اللبنانية. لكن أسعار الفائدة على أدونات الخزانة ذات السنتين انخفضت بنسبة ٢ في المائة، أي من ١٦ في المائة إلى ١٤ في المائة خلال الأحد عشر شهراً الأولى من عام ١٩٩٩. ومع ذلك مازال سعر الفائدة مرتفعاً بأكثر مما ينبغي، ويجب تخفيضه تخفيضاً كبيراً لتقليص أعباء خدمة الديون وتنشيط الاقتصاد. ويصدق ذلك بالذات في وقت تلجأ فيه الحكومة إلى زيادة الضرائب وتخفيض نفقاتها في سعيها إلى تخفيض عجز الموازنة وخدمة الدين العام الذي تجاوز ٢٠ مليار دولار في النصف الثاني من عام ١٩٩٩. وقد أعلنت الحكومة اللبنانية أنها ستسعى إلى تحقيق معدل نمو يتراوح بين ٣ في المائة و ٥ في المائة خلال السنوات الخمس القادمة. وهي بذلك تحتاج إلى اتخاذ إجراءات تشجع الاستثمار الخاص، اللبناني والأجنبي على السواء، والتعجيل بالإصلاحات الاقتصادية والإدارية والبدا في أقرب وقت بعملية الخصخصة.

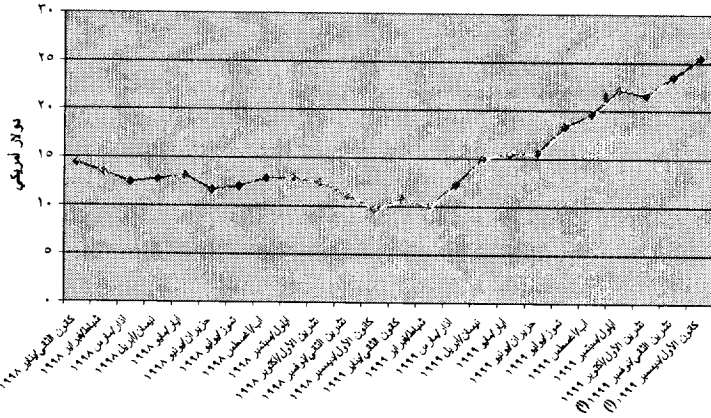
أما الجمهورية العربية السورية، فقد حققت نمواً بنسبة ١ في المائة في عام ١٩٩٨ و ٥٠ في المائة في عام ١٩٩٩. وانخفض فيها الناتج الزراعي انخفاضاً كبيراً في عام ١٩٩٩، بسبب انخفاض الأمطار بنسبة ٦٠ في المائة عن متوسط السنوات السابقة. والقطاع الزراعي من القطاعات الرئيسية التي تساهم في اقتصاد البلد. وفي حين أن أداء القطاع النفطي كان جيداً، فإن الارتفاع المفاجئ في إيرادات النفط أخر على ما يبدو تنفيذ بعض الإجراءات الرئيسية للإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي التي يحتاجها البلد بشدة.

وأما العراق فقد حقق زيادة في النمو الاقتصادي ترجع أساساً إلى الارتفاع الكبير في إيرادات النفط. ولأن العقوبات الاقتصادية التي فرضتها الأمم المتحدة على العراق لا تقيد الأنشطة التجارية وحركة رؤوس الأموال فحسب، بل تمنع كذلك الحكومة العراقية من التصرف في إيرادات النفط، فقد بقيت الظروف الاقتصادية سيئة جداً.

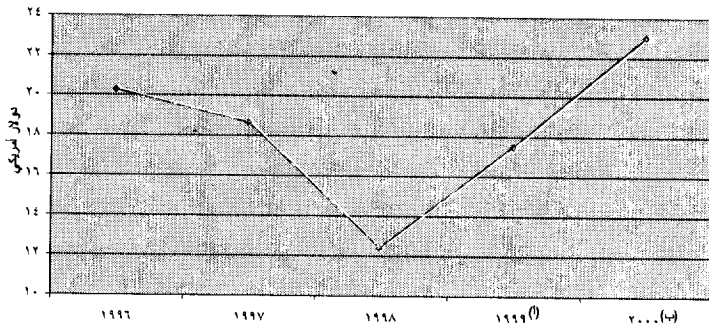
#### باء- الارتفاع الكبير في أسعار النفط وإيراداته

لا شك أن التطورات التي تشهدها سوق النفط العالمية لها آثار اقتصادية كبيرة على المنطقة. فهناك ١٠ دول مصدرة للنفط من أصل ١٣ عضواً في الإسكوا. والتغيرات التي تطرأ على أسعار النفط وإيراداته تؤثر تأثيراً كبيراً على الإيرادات والمصروفات، وعجز الميزانية، وعلى الصادرات، والنمو الاقتصادي، وفرص العمالة، وعلى المساعدات والتجارة بين دول المنطقة، وعلى تحويلات المغتربين. وفي عام ١٩٩٩ ارتفعت أسعار النفط وإيراداته ارتفاعاً كبيراً عن مستوياتها المنخفضة في عام ١٩٩٨. ويرجع العامل الأساسي في هذا التحول الكبير إلى قرار الأوبك بتخفيض الإنتاج بمقدار ١٧ مليون برميل في اليوم لمدة ١٢ شهراً ابتداء من ١ نيسان/أبريل ١٩٩٩. وصاحب هذا التخفيض الكبير

الرسم البياني ٢- الأسعار الشهرية لسلة الأوبك،  
كانون الثاني/يناير ١٩٩٨ - كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩



الرسم البياني ٣- الأسعار السنوية لسلة الأوبك، ١٩٩٦-٢٠٠٠



المصدر: الجدول ٢.

الجدول ٢- متوسط سعر النفط الخام  
في سلة الأوبك (١٩٩٦-٢٠٠٠)  
(دولار/برميل)

سنة	سلة الأوبك
١٩٩٦	٢٠.٢٩
١٩٩٧	١٨.٦٨
١٩٩٨	١٢.٤١
١٩٩٩ <sup>(أ)</sup>	١٧.٤٨
٢٠٠٠ <sup>(ب)</sup>	٢٣.٠٠
١٩٩٦-٩٨ النسبة المئوية للتغير	٤٠.٨٧
كانون الثاني/يناير ١٩٩٨	١٤.٤٢
شباط/فبراير ١٩٩٨	١٣.٤٥
آذار/مارس ١٩٩٨	١٢.٤١
نيسان/أبريل ١٩٩٨	١٢.٧٦
أيار/مايو ١٩٩٨	١٣.١٤
حزيران/يونيو ١٩٩٨	١١.٦٧
تموز/يوليو ١٩٩٨	١٢.٠٤
آب/أغسطس ١٩٩٨	١٢.٨٤
أيلول/سبتمبر ١٩٩٨	١٢.٩١
تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨	١٢.٤١
تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨	١٢.١٩
كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨	٩.٦٩
كانون الثاني/يناير ١٩٩٩	١٠.٧٤
شباط/فبراير ١٩٩٩	٩.٩٦
آذار/مارس ١٩٩٩	١٢.٢٧
نيسان/أبريل ١٩٩٩	١٥.٠٠
أيار/مايو ١٩٩٩	١٥.٤٨
حزيران/يونيو ١٩٩٩	١٥.٦١
تموز/يوليو ١٩٩٩	١٨.٢٨
آب/أغسطس ١٩٩٩	١٩.٦٦
أيلول/سبتمبر ١٩٩٩	٢٢.١٧
تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩	٢١.٦٣
تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩ <sup>(أ)</sup>	٢٣.٥٠
كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ <sup>(أ)</sup>	٢٥.٥٠

(أ) تقديرات الإسكوا.

(ب) توقعات الإسكوا.

الجدول ٣ - قيمة الإيرادات النفطية في منطقة الإسكوا، ١٩٩٤ - ١٩٩٩  
(بمليارات الدولارات)

البلد/ المنطقة	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩ (١)
البحرين (ب)	١٠١	١١٠	١٣٢	١٢٠	٨٠	١١٥
الكويت (ج)	١٠٤٦	١٢٠٥	١٤١٣	١٣٤٧	٨٣٩	١٠٨٣
عمان	٤٢٣	٤٧٥	٥٨٨	٥٧٨	٣٧١	٥٢٢
قطر	٢٤٢	٢٦٠	٣٨٠	٤٦٦	٣١١	٤٠٩
المملكة العربية السعودية	٣٧٥٣	٤٢٧٠	٥٠٠٥	٤٨٢٢	٣١٩٨	٤٢٩١
الإمارات العربية المتحدة	١٢٣٠	١٣٣٥	١٤٩٨	١٥٢٧	١٠٢٦	١٣١٦
دول مجلس التعاون الخليجي	٦٧٩٥	٧٦٥٥	٩٠١٦	٨٨٦٠	٥٨٢٥	٧٧٣٦
مصر	١٢٩	١٢٢	١٦٣	١٧٢	١٢٦	١٨١
العراق	٠٣٧	٠٣٧	٠٣٨	٤٥٩	٦٧٩	١٢٠٢
الجمهورية العربية السورية	١٨١	١٩٠	٢٣١	١٩٧	١٣٢	١٨٠
الجمهورية اليمنية	١٥٤	١٤٠	١٨٠	٢١٩	١٥٣	٢٢٦
الاقتصادات الأكثر تنوعا	٥٠١	٤٨٩	٦١٢	١٠٤٧	١٠٩٠	١٧٩٠
منطقة الإسكوا	٧٢٩٦	٨١٤٤	٩٦٢٨	٩٩٠٧	٦٩١٥	٩٥٢٦

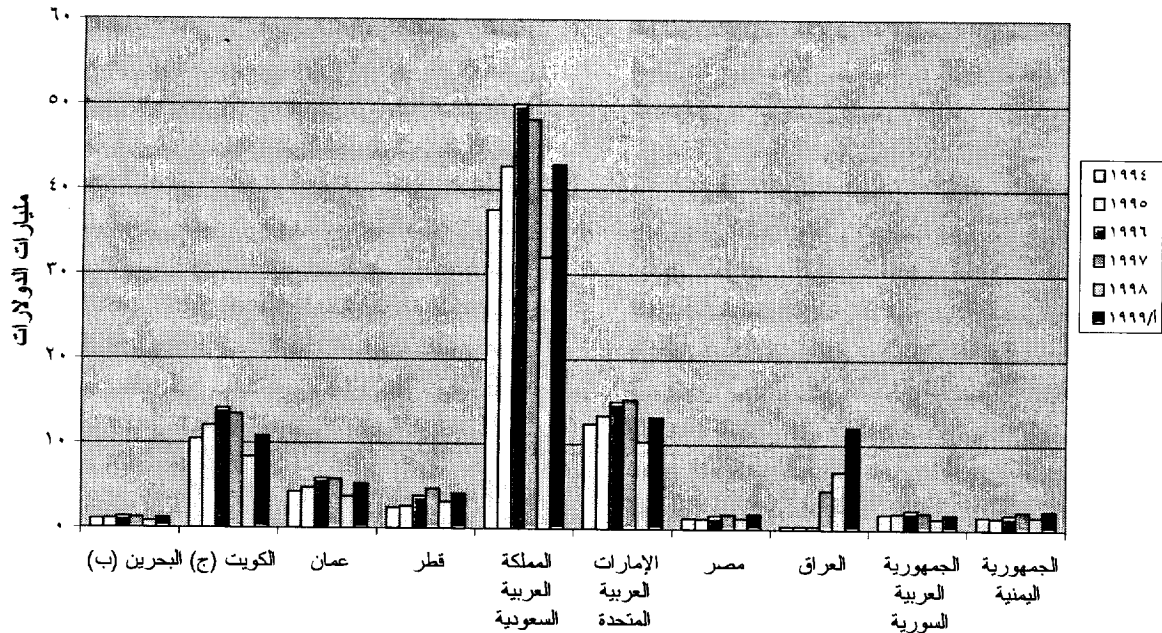
المصادر: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، استنادا إلى مصادر وطنية ودولية.

(أ) تقديرات أولية.

(ب) تشمل حصة البحرين في حقل نفط أبو الصغار والبالغة ١٠٠ ٠٠٠ برميل في اليوم لعام ١٩٩٥ و ١٤٠ ٠٠٠ برميل في اليوم اعتبارا من نيسان/أبريل ١٩٩٦.

(ج) تشمل حصة ٥٠ في المائة للمنطقة الحياضية.

الرسم البياني ٤ - قيمة الإيرادات النفطية في منطقة الإسكوا، ١٩٩٤ - ١٩٩٩



المصدر: الجدول ٣.

## جيم - التطورات التي شهدتها سوق العمل

ظلت الأوضاع في سوق العمل غير مواتية بوجه عام أمام الباحثين عن عمل في معظم الاقتصادات الأكثر تنوعا في عام ١٩٩٩. فالمعدلات التي تنمو بها العمالة أعلى من معدلات النمو السكاني -العالية نسبيا- في أغلب دول المنطقة. ورغم ارتفاع نسبة النساء في قوة العمل، لا تزال هذه النسبة منخفضة في دول المنطقة. حيث تتراوح في الأردن والجمهورية العربية السورية ولبنان ومصر بين ٢١ في المائة و ٣٠ في المائة. وهي أقل من ذلك في باقي أعضاء الإسكوا، وتتراوح بين ١١ في المائة و ٢٠ في المائة. ولما كان النمو الاقتصادي بطيئا، في أفضل الأحوال، في كل من الأردن والجمهورية العربية السورية ولبنان، فإنه يتضح من التقديرات أن التحسن الذي طرأ على أسواق العمل المحلية يكاد لا يذكر رغم ظهور بعض فرص العمل في الخارج خلال الجزء الأخير من عام ١٩٩٩.

لكن مصر تمكنت من تخفيض نسبة البطالة في عام ١٩٩٩، بفضل الإصلاحات الاقتصادية التي نفذتها، ومشاريع التنمية العملاقة التي تجري في شبه جزيرة سيناء والوادي الجديد، وبفضل الزيادة الكبيرة في الاستثمار الأجنبي المباشر، وانعاش السياحة. ويتضح من الأرقام الرسمية أن معدل البطالة بلغ أقصاه في مصر عام ١٩٩٣، فوصل إلى ١٠.٤ في المائة بعد عودة المصريين العاملين في الخارج في أعقاب حرب الخليج، ثم راح يتناقص في كل سنة بعد ذلك. فانخفض إلى ٩.٨ في المائة في عام ١٩٩٤، ثم إلى ٩.٦ في المائة في عام ١٩٩٥، و ٩.٢ في المائة في عام ١٩٩٦، و ٨.٨ في المائة في عام ١٩٩٧، و ٨.٣ في المائة في عام ١٩٩٨. وتشير التقديرات إلى أنه انخفض مرة أخرى إلى ٧.٩ في المائة في عام ١٩٩٩. وإن كانت تقديرات بعض المصادر الأخرى عن البطالة في مصر، ومنها منظمة العمل الدولية، تتجاوز الأرقام الرسمية الصادرة عن الحكومة بنحو ٥.٠ في المائة. لكن رغم ذلك، يتفق معظم المحللين الاقتصاديين على أن معدل البطالة في مصر ينخفض عاما بعد عام. ويعتبر هذا، في حد ذاته، إنجازا كبيرا لبلد عليه أن يوفر ٤٥٠.٠٠٠ فرصة عمل إضافية للوافدين الجدد إلى سوق العمل كل سنة.

كذلك تقول التقديرات إن ظروف العمل قد تحسنت في كل من الجمهورية اليمنية والضفة الغربية وقطاع غزة في عام ١٩٩٩ قياسا على العام السابق. فقد استفادت كل منهما من النمو الاقتصادي السريع الذي حققته. لكن نظرا

للاارتفاع النسبي في معدل نمو السكان لديهما والبالغ ٣.٥ في المائة، والارتفاع الكبير في نمو اليد العاملة، كان تحسن الأوضاع في سوق العمل محدودا بالضرورة.

أما في دول مجلس التعاون الخليجي، فتختلف طبيعة سوق العمل، إذ يشكل العمال المغتربون الجزء الأكبر من قوة العمل. وساهم المغتربون إلى حد كبير في النمو الاقتصادي والتنمية في كل دول مجلس التعاون الخليجي خلال العقود الثلاثة الماضية. ولأنه غير مسموح لهم بتملك العقارات أو القيام باستثمارات كبيرة، فقد فضلوا تحويل الجزء الأكبر من أجورهم إلى بلادهم وإلى غيرها.

وكانت الاستعاضة عن العمالة الأجنبية بأبناء البلد سياسة معلنة لدول مجلس التعاون الخليجي لسنوات عديدة. لكنها تشددت جدا في تنفيذها في عام ١٩٩٨، عندما تدهورت الظروف المالية والاقتصادية فجأة وتزايدت أعداد المواطنين الباحثين عن فرصة للعمل. لكن الجهود المكثفة التي بذلتها الحكومات في دول المجلس للاستعاضة عن العمالة الأجنبية بالعمالة الوطنية لم تتوقف في عام ١٩٩٩ رغم تحسن الأوضاع الاقتصادية والمالية.

وفي البحرين، بلغت نسبة العمال المغتربين ٦٢ في المائة من قوة العمل في عام ١٩٩٨. وهذه أقل نسبة بين دول مجلس التعاون الخليجي، لكنها مع ذلك تعد مرتفعة جدا إذا قورنت بمعظم دول العالم الأخرى. وفي عامي ١٩٩٨ و ١٩٩٩، سجلت الحكومة البحرينية أعلى مستوى من الإنفاق العام يمكن أن يستوعبه الاقتصاد، لكي توفر لمواطنيها مزيدا من فرص العمل. وبالإضافة إلى ذلك، استمرت في تطبيق سياسة الاستعاضة عن العمال المغتربين بالمواطنين البحرينيين.

وفي الكويت، أصدرت الحكومة مرسوما يفرض حدا أعلى لعدد العمال المغتربين المسموح بتوظيفهم. ويدعو المرسوم إلى زيادة نسبة الكويتيين العاملين في القطاع الخاص من ١٥ في المائة إلى ٥ في المائة. وينص كذلك على دفع بدلات اجتماعية وبدلات لأطفال الكويتيين العاملين في القطاع الخاص ماثلة للبدلات التي يتلقاها العاملون في القطاع العام. وبالإضافة إلى ذلك، تتمتع الشركات الخاصة التي تزيد من عدد المواطنين العاملين لديها بمعاملة تفضيلية في عطاءات المشاريع الحكومية. وخلال النصف الأول من عام ١٩٩٩، بلغ مجموع قوة العمل في الكويت ١.٢٥ مليون عامل، أي أن عدد العاملين انخفض بنسبة ٠.٦ في المائة في السنة. وقد حدث هذا الانخفاض رغم تزايد عدد العاملين الكويتيين



بنسبة ٥٨ في المائة بعد انخفاض عدد العاملين المغتربين بنسبة ١٩ في المائة. وفي القطاع العام الذي يضم أكثر من ٩٠ في المائة من العمالة الكويتية، بلغ معدل النمو السنوي لعدد العاملين ٥٧ في المائة مع استيعاب ٥٥٤٣ وافدا جديدا الى سوق العمل خلال الشهور الستة الأولى من السنة. ويدل هذا على أن الضغوط التي تعرضت لها الحكومة للحد من التعيينات الجديدة لم تحقق النتائج المطلوبة، فقد أصبحت هذه التعيينات أسهل وأيسر بعد الارتفاع الشديدة وغير المتوقع في الإيرادات الحكومية.

أما في عمان، فقد انخفض مجموع العاملين المغتربين من ٨٤٧ ٤٩٣ عاملا في عام ١٩٩٧ إلى ٥٢٧ ٤٨٢ عاملا في عام ١٩٩٨، أي بنسبة ٢٣ في المائة، بينما ارتفع عدد العمانيين الموظفين في القطاع العام بنسبة ٢٦ في المائة. واستمرت سياسة الاستعاضة عن العمال المغتربين بالمواطنين العمانيين في عام ١٩٩٩، وحققَت هذه السياسة أكبر نجاح لها في القطاع العام وقطاع المصارف والقطاع المالي.

أما في قطر، فقد استمرت سياسة الاستعاضة عن المغتربين بأبناء البلد. وتشير التقديرات إلى أن حوالي

وفي المملكة العربية السعودية، يتجاوز عدد المغتربين ٦ ملايين عامل، وهذا العدد يمثل ٧٠ في المائة من مجموع القوة العاملة في المملكة، و ٩٠ في المائة من القوة العاملة في القطاع الخاص. ومن بين الأولويات العليا في خطة التنمية السعودية السابعة (٢٠٠٠-٢٠٠٥)، التي تم الإعلان عنها في آب/أغسطس ١٩٩٩، تطوير العمالة السعودية وتوفير فرص العمل للمواطنين. ويعتزم المجلس الاقتصادي الجديد توفير فرص العمل للمواطنين من خلال تشجيع الاستثمار الأجنبي والمحلي والاستعاضة عن العمال المغتربين بالمواطنين السعوديين.

#### دال- السيطرة على التضخم

يمكن أن يقال إن التضخم بقي تحت السيطرة في المنطقة. إذ تشير التقديرات الأولية إلى أن معدل التضخم في معظم دول الإسكوا بلغ ٢٣ في المائة أو أقل في عام ١٩٩٩ (انظر الجدول ٤ والرسم البياني ٤). واستطاعت دول مجلس التعاون الخليجي والاقتصادات الأكثر تنوعا أن تبقى التضخم تحت السيطرة.

أما في قطر، فقد استمرت سياسة الاستعاضة عن المغتربين بأبناء البلد. وتشير التقديرات إلى أن حوالي

الجدول ٤- معدلات التضخم في منطقة الإسكوا (١٩٩٦-١٩٩٩)  
(كنسبة مئوية)

البلد	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩ <sup>(أ)</sup>
مجلس التعاون الخليجي				
البحرين	(٠.٢٢) <sup>(د)</sup>	٠.٢	(٠.٤) <sup>(د)</sup>	٠.٥
الكويت	٢.٦	٠.٧	٢.٢	٠.٧
عمان	٠.٥	(٠.٥) <sup>(د)</sup>	(٠.٥) <sup>(د)</sup>	٠.٨
قطر	٤.٩	٤.٩	٢.٩	١.٥
المملكة العربية السعودية	٠.٨	(٠.٤) <sup>(د)</sup>	(٠.٢) <sup>(د)</sup>	١.٠
الإمارات العربية المتحدة	٤.٠	٢.٠	١.٦	٣.٠
الاقتصادات الأكثر تنوعا <sup>(ب)</sup>				
مصر <sup>(ج)</sup>	٧.٣	٤.٨	٤.١	٢.٣
الأردن	٦.٥	٣.٠	٣.١	١.٩
لبنان	٨.٩	٧.٨	٥.٠	١.٠
الجمهورية العربية السورية	٨.٨	٢.٢	(١.٢) <sup>(د)</sup>	١.٠
الجمهورية اليمنية	٢٧.٣	٦.٣	١٢.٢	٢.٠
الضفة الغربية وقطاع غزة	٨.٤	٧.٦	٥.٦ <sup>(أ)</sup>	٤.٠

المصدر: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، استنادا إلى مصادر وطنية ودولية.

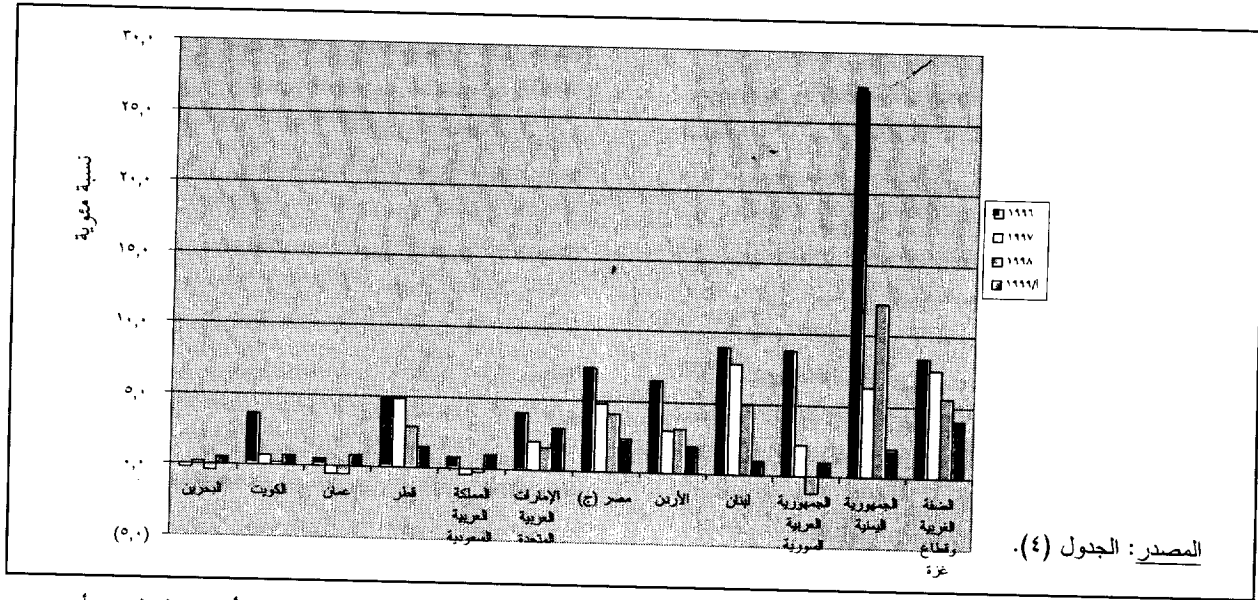
(أ) تقديرات أولية.

(ب) باستثناء العراق لعدم توافر بيانات موثوقة.

(ج) تبدأ السنة المالية في ١ تموز/يوليو وتنتهي في ٣٠ حزيران/يونيو من العام التالي.

(د) تدل على حدوث انكماش.

الرسم البياني ٥ - معدلات التضخم في منطقة الإسكوا، ١٩٩٦-١٩٩٩



المصدر: الجدول (٤).

عام ١٩٩٨. وتشير التقديرات الأولية إلى أن معدل التضخم في عام ١٩٩٩ بلغ ٠.٥ في المائة بين أعضاء الإسكوا. وبلغ معدل التضخم في الكويت ٠.٧ في المائة في عام ١٩٩٧ و ٠.٢ في المائة في عام ١٩٩٨، كما تشير التقديرات الأولية إلى أنه بلغ ٠.٧ في المائة، في عام ١٩٩٩. وسجلت عمان معدل انكماش بلغ ٠.٥ في المائة في عامي ١٩٩٧ و ١٩٩٨، بينما تشير التقديرات الأولية لعام ١٩٩٩ إلى معدل تضخم قدره ٠.٨ في المائة. وسجلت قطر معدل تضخم بلغ ٤.٩ في المائة في عامي ١٩٩٦ و ١٩٩٧. وتشير التقديرات إلى أن هذا المعدل قد انخفض إلى ٢.٩ في المائة في عام ١٩٩٨ وإلى ١.٥ في المائة في عام ١٩٩٩. وسجلت المملكة العربية السعودية معدل انكماش بلغ ٠.٤ في المائة في عام ١٩٩٧ و ٠.٢ في المائة في عام ١٩٩٨. ويتضح من التقديرات أيضا أن معدل التضخم في المملكة بلغ ١ في المائة في عام ١٩٩٩. وبلغ معدل التضخم في الإمارات العربية المتحدة ٢ في المائة في عام ١٩٩٧ و ١.٦ في المائة في عام ١٩٩٨، وتشير التقديرات إلى أنه بلغ ٣ في المائة في عام ١٩٩٩.

ومن بين الاقتصادات الأكثر تنوعا، تشير التقديرات الأولية إلى أن لبنان والجمهورية العربية السورية قد سجلا أدنى معدل للتضخم في عام ١٩٩٩، إذ بلغ ١ في المائة. ولكن معدل التضخم في لبنان كان أدنى من ذلك في عام ١٩٩٨، بينما كان معدل التضخم في الجمهورية العربية السورية أعلى من ذلك.

وانخفض معدل التضخم في لبنان من ٨.٩ في المائة في عام ١٩٩٦ إلى ٧.٨ في المائة في عام ١٩٩٧.

وفي أربع دول من مجلس التعاون الخليجي، هي البحرين وعمان والمملكة العربية السعودية والكويت، بلغ معدل التضخم ١ في المائة أو أقل خلال السنوات الثلاث الماضية. حتى أن معدل التضخم كان سالبا (أي حدث انكماش) في البحرين وعمان والمملكة العربية السعودية في عام ١٩٩٨. لكن التقديرات الأولية لعام ١٩٩٩ تشير إلى حدوث ارتفاع ضئيل في معدلات التضخم عما كانت عليه العام الماضي في أربع من دول مجلس التعاون الخليجي الست. وبالإضافة إلى ذلك، تشير التقديرات إلى أن التضخم بلغ أعلى معدل له في الإمارات العربية المتحدة، وأن قطر هي الدولة الخليجية الوحيدة التي انخفض فيها التضخم عن السنة السابقة.

ولما كانت العملة في كل دول مجلس التعاون الخليجي مرتبطة بسعر الدولار الأمريكي (باستثناء الدينار الكويتي المرتبط بسلة من العملات يسيطر عليها الدولار الأمريكي)، كانت السياسات النقدية في دول مجلس التعاون الخليجي متشعبة عموما في عام ١٩٩٩. فقد رفعت هذه الدول أسعار الفائدة نمشا مع إجراءات مماثلة اتخذتها السلطات النقدية في الولايات المتحدة الأمريكية. لكن الإنفاق الحكومي في كل دول المجلس باستثناء قطر كان أعلى بكثير في عام ١٩٩٩ مما كان في عام ١٩٩٨. وكان إلغاء جزء من الدعم عن السلع والخدمات التي تقدمها الحكومة، واحدا من العوامل التي أسهمت في ارتفاع معدلات التضخم في هذه الدول.

وسجلت البحرين معدل تضخم بلغ ٠.٢ في المائة في عام ١٩٩٧، ومعدل الانكماش بلغ ٠.٤ في المائة في

الارتفاع الكبير في إيرادات النفط، والزيادة الكبيرة في المعونة الأجنبية. وفي الضفة الغربية وقطاع غزة، انخفض معدل التضخم من ٧٦ في المائة في عام ١٩٩٧ إلى ٥٦ في المائة و ٤ في المائة حسب تقديرات عام ١٩٩٨ وعام ١٩٩٩ على التوالي.

#### هـ- انخفاض عجز الميزانية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي

انخفض عجز الميزانية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في المنطقة في عام ١٩٩٩، لا سيما في دول مجلس التعاون الخليجي (انظر الجدول ٥ والرسم البياني ٥). وفي هذه المجموعة من الدول، ومعظمها من أكبر الدول المصدرة للنفط، بدأ عام ١٩٩٩ في ظل مجموعة من أسوأ الظروف المالية التي شهدتها هذه الدول منذ أكثر من عشر سنوات. فقد انخفض سعر النفط بنسبة ٣٣٦ في المائة في عام ١٩٩٨، وبلغ نحو ١٠ دولارات للبرميل في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨ و ١١ دولارا في كانون الثاني/يناير ١٩٩٩، وهو أدنى متوسط شهري يبلغه منذ شهر تموز/يوليو عام ١٩٨٦. وبالتالي كانت التوقعات بالنسبة لعام ١٩٩٩ قاتمة، فجاءت الميزانيات منقشة وتقلصت المصروفات المقررة إلى أبعد الحدود.

ووضعت معظم دول مجلس التعاون الخليجي ميزانياتها على افتراض أن سعر النفط سيبلغ في المتوسط نحو ١١ دولارا للبرميل في عام ١٩٩٩. ومن بين دول المجلس الست، توقعت المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة حدوث عجز بنسبة أقل من ١٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. أما الكويت فتوقعت أكبر نسبة عجز في الموازنة (٢٢ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي). وأدى التحول في أسعار النفط وبالتالي في إيراداته، اعتبارا من آذار/مارس ١٩٩٩، إلى تغير كامل في الظروف المالية والتوقعات الاقتصادية العامة في دول المجلس.

وكانت البحرين قد توقعت عجزا في الميزانية بنسبة ٧ في المائة في عام ١٩٩٩. ولكن نظرا للارتفاع الكبير في إيرادات النفط - ورغم تجاوز الإنفاق الحكومي للمستوى المقرر - تشير التقديرات الأولية إلى أن نسبة العجز في الميزانية بلغت ٢ في المائة. ويعد ذلك تحسنا ملحوظا إذا قورن بنسبة العجز في ميزانية عام ١٩٩٨، التي بلغت ٦٥ في المائة، وهو تحسن يضع البحرين على الطريق الصحيح نحو تحقيق التوازن في ميزانية عام ٢٠٠٠.

و ٥ في المائة في عام ١٩٩٨. وصاحب هذا الانخفاض في كل سنة من تلك السنوات انخفاض في معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي للبلد. وتكرر ذلك أيضا في عام ١٩٩٩. فقد أثر ضعف النمو الاقتصادي وتقييد الإنفاق الحكومي وفرض سياسات نقدية متشددة، تأثيرا سلبيا على الطلب الاستهلاكي العام وعلى الاستثمار، وبالتالي انخفض معدل التضخم في البلد.

وفي الجمهورية العربية السورية، انخفض معدل التضخم من ٨٨ في المائة في عام ١٩٩٦ إلى ٢٢ في المائة في عام ١٩٩٧، ثم سجل معدل انكماش قدره ١٢ في المائة في عام ١٩٩٨. ورغم أن النشاط الاقتصادي ظل بطيئا في عام ١٩٩٩، فقد أدى الجفاف الذي شهده البلد إلى انخفاض شديد في إنتاج القطاع الزراعي، وهو قطاع هام، ومن ثم ارتفعت الأسعار بنسبة ١ في المائة.

وفي الأردن، كان معدل التضخم منخفضا نسبيا، فبلغ ٣ في المائة في عام ١٩٩٧ و ٣١ في المائة في عام ١٩٩٨. وتشير التقديرات إلى أنه انخفض إلى ١٩ في المائة في عام ١٩٩٩ لأسباب مماثلة لأسباب انخفاضه في لبنان، وهي ضعف النمو الاقتصادي، وتقييد الإنفاق الحكومي، وتطبيق سياسات نقدية متشددة. ولم ينخفض معدل التضخم في الأردن إلى أقل من المستوى الذي تشير إليه التقديرات، والسبب في ذلك أساسا هو ارتفاع أسعار السلع الزراعية بسبب الجفاف.

وفي مصر، انخفض معدل التضخم من ٧٣ في المائة في عام ١٩٩٦ إلى ٤٨ في المائة في عام ١٩٩٧ و ٤٨ في المائة في عام ١٩٩٨. واستمر هذا الاتجاه نحو الانخفاض في عام ١٩٩٩، إذ بلغ معدل التضخم حسب التقديرات ٢٣ في المائة. وقد كان للسياسات النقدية والمالية الحذرة دورها في تخفيض هذا المعدل في مصر<sup>(٦)</sup>.

وتشير التقديرات إلى أن الجمهورية اليمنية حققت أكبر انخفاض في معدل التضخم من بين دول الإسكوا، إذ انخفض معدل التضخم لديها من ١٢٢ في المائة في عام ١٩٩٨ إلى ٢ في المائة حسب التقديرات الأولية لعام ١٩٩٩. والعامل الرئيسي الذي ساهم في هذا الانخفاض هو ارتفاع قيمة الريال اليمني في عام ١٩٩٩ بفضل

(٦) ارتفع معدل التضخم في مصر إلى ٢١ في المائة في عام ١٩٩١، قبل البدء في برامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي التي يجري تنفيذها تحت إشراف صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

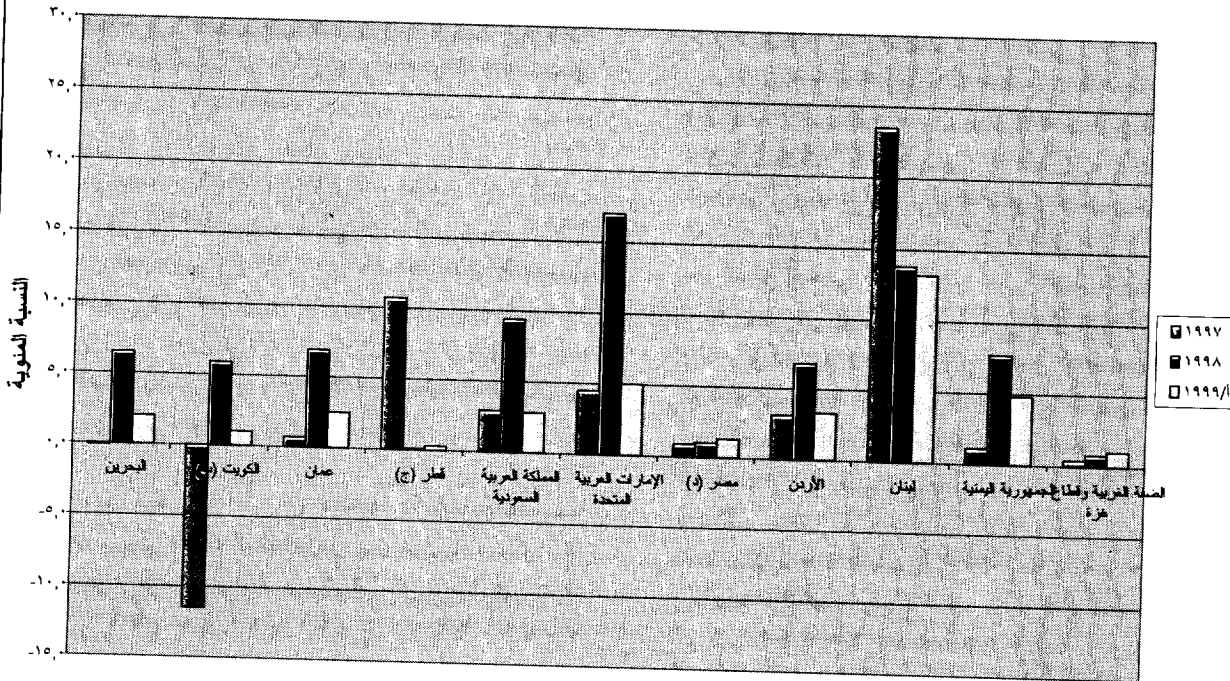
الجدول ٥ - نسبة عجز الميزانية الى الناتج المحلي الاجمالي في بلدان الإسكوا، ١٩٩٧-١٩٩٩ (نسبة مئوية)

البلد	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩ (١)
مجلس التعاون الخليجي	٠.١ (ب)	٦.٥	٢.٠
البحرين	١١.١ (ب)	٥.٩	١.٠
الكويت (ج)	٠.٧	٦.٩	٢.٥
عمان	١٠.٧	٠.١	٠.٣
قطر (د)	٢.٩	٩.٤	٢.٨
المملكة العربية السعودية	٤.٥	١٧.٠	٥.٠
الإمارات العربية المتحدة	٠.٩	١.٠	١.٣
الإقتصادات الأكثر تنوعاً (هـ)	٣.١	٦.٨	٣.٣
مصر (و)	٢٣.٥	١٣.٨	١٣.٢
الأردن	١.١	٧.٧ (١)	٤.٨
لبنان	٠.٤	٠.٨ (١)	١.٠
الجمهورية اليمنية			
الضفة الغربية وقطاع غزة			

المصدر: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، استناداً الى مصادر وطنية ودولية.

- (أ) تقديرات أولية؛  
 (ب) تشير الى وجود فائض؛  
 (ج) حسابات تستند الى التقويم السنوي، علماً بأن الأرقام الرسمية تستند الى السنة المالية ١ تموز/يوليو - ٣٠ حزيران/يونيو.  
 (د) السنة المالية تبدأ في ١ نيسان/ابريل وتنتهي في ٣١ آذار/مارس من العام التالي؛  
 (هـ) لا تشمل العراق والجمهورية العربية السورية لعدم توافر بيانات مؤكدة؛  
 (و) السنة المالية تبدأ في ١ تموز/يوليو وتنتهي في ٣٠ حزيران/يونيو من العام التالي.

الرسم البياني ٦ - نسبة عجز الميزانية إلى الناتج المحلي الإجمالي في منطقة الإسكوا، ١٩٩٧-١٩٩٩



ملاحظة: يستند هذا الجدول إلى الأرقام الواردة في الجدول ٥.

- (أ) تقديرات أولية؛  
 (ب) حسابات تستند الى التقويم السنوي، علماً بأن الأرقام الرسمية تستند الى السنة المالية ١ تموز/يوليو - ٣٠ حزيران/يونيو.  
 (ج) السنة المالية تبدأ في ١ نيسان/ابريل وتنتهي في ٣١ آذار/مارس من العام التالي؛  
 (د) السنة المالية تبدأ في ١ تموز/يوليو وتنتهي في ٣٠ حزيران/يونيو من العام التالي.

وفي عام ١٩٩٨، توقعت المملكة العربية السعودية أن يبلغ العجز في ميزانيتها ٤٨ر٨ مليارات دولار. لكن العجز الفعلي في ذلك العام بلغ ١٢ر٣ مليار دولار، أي ما يعادل ٩ر٤ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، رغم التخفيضات الكبيرة في الإنفاق الحكومي ورغم الزيادة الملحوظة في إيرادات الضرائب غير النفطية. وكان السبب في ارتفاع العجز هو الانخفاض الشديد في أسعار النفط وإيراداته في عام ١٩٩٨. أما في عام ١٩٩٩، فقد وقع العكس، إذ كان من المتوقع أن يبلغ العجز في الميزانية ١١ر٧ مليار دولار، لكن العجز الفعلي كان أدنى من ذلك بعدة مليارات رغم زيادة الإنفاق الحكومي وتنفيذ بعض المشاريع الاستثمارية التي توقفت في عام ١٩٩٨. وكان السبب الرئيسي في هذا هو التغير الذي طرأ على أسعار النفط وإيراداته. وتشير الأرقام الأولية إلى أن العجز في ميزانية المملكة العربية السعودية انخفض إلى ٢ر٨ في المائة في عام ١٩٩٩.

وفي الإمارات العربية المتحدة، ظل الإنفاق الحكومي في عام ١٩٩٨ عند مستوى يتجاوز ١٩ مليار دولار رغم انخفاض إيرادات النفط. وتسنى ذلك من خلال استخدام الإيرادات التي حققتها استثمارات البلد في الخارج والتي تقدر بما يزيد عن ١٢٠ مليار دولار. وسجلت ميزانية الإمارات العربية المتحدة عجزا بلغ ٧ر٨٧ مليار دولار في عام ١٩٩٨، وقد تم تمويله بالسحب من الاستثمارات الموجودة في الخارج ودون اللجوء إلى الاقتراض المحلي. وبلغ عجز الميزانية في ذلك العام، باستثناء إيرادات الاستثمارات الخارجية، ١٧ في المائة. وانخفضت هذه النسبة حسب التقديرات الأولية إلى ٥ في المائة في عام ١٩٩٩ نتيجة الارتفاع الكبير في إيرادات النفط.

وتمكنت مصر من إبقاء عجز الميزانية عند ١ في المائة لعدة سنوات. وهو إنجاز مثير للإعجاب حقا في بلد كان العجز في ميزانيته في بداية العقد وقبل تنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادي والهيكلية يعادل نحو ٣٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. كذلك تواصلت عملية الخصخصة بخطوات سريعة في عام ١٩٩٩ وساهمت في زيادة الإيرادات الحكومية.

وتمكن الأردن من تخفيض عجز الميزانية في عام ١٩٩٩ عن طريق الحد من الإنفاق الحكومي وزيادة الإيرادات. فقد ازدادت إيرادات الحكومة بنسبة ١٦ في المائة خلال الشهور التسعة الأولى من عام ١٩٩٩ إذا قورنت بنفس الفترة من عام ١٩٩٨. ويمكن أن تعزى هذه

وفي الكويت، سجلت ميزانية السنة المالية المنتهية في ٣٠ حزيران/يونيو ١٩٩٩ عجزا إجماليا مقداره ٢٢ر١ مليار دينار كويتي (٥ر٠٢ مليار دولار)، وهو أقل ما كان متوقعا بنحو ٦٤٠ مليون دينار كويتي (٢ر١ مليار دولار)، وكان السبب في ذلك هو تجاوز إيرادات النفط للمستوى الذي كان متوقعا. ويتم حساب العجز الإجمالي بعد إيداع نسبة ١٠ في المائة من مجموع الإيرادات بموجب القانون في صندوق استثمار خارجي تم تأسيسه كضمان للأجيال المقبلة عندما ينفذ احتياطي البلد من النفط، وتبلغ قيمة الصندوق في الوقت الراهن نحو ٥٠ مليار دولار<sup>(٧)</sup>. ويؤدي هذا الإجراء إلى زيادة العجز. يضاف إلى ذلك أن الإيرادات التي تولدها الأصول الحكومية الموجودة في الخارج، لا تدخل في حساب ميزانية الكويت كجزء من إيراداتها.

وخلال النصف الأول من عام ١٩٩٩، بلغ العجز في ميزانية عمان ٣٣٧ر٨ مليون ريال عماني (٨٧٧ مليون دولار)، وكان يعادل ضعف العجز الذي سجلته الميزانية في النصف الأول من عام ١٩٩٨. ويدخل معظم الإنفاق الحكومي في باب المصروفات الجارية، الأمر الذي لم يترك للحكومة مجالا كبيرا لإجراء تخفيضات ملموسة في الإنفاق. وعندما وضعت عمان ميزانية عام ١٩٩٩، افترضت أن العجز في ميزانيتها سيبلغ ٩ مليارات دولار. لكن إيرادات النفط ارتفعت ارتفاعا كبيرا في النصف الثاني من عام ١٩٩٩، فانخفض عجز الميزانية حسب التقديرات الأولية إلى ٢ر٥ في المائة في عام ١٩٩٩، بعد أن بلغ ٦ر٩ في المائة في عام ١٩٩٨.

وسجلت ميزانية قطر عجزا بنسبة ١٠ر٧ في المائة في عام ١٩٩٧. وانخفض هذا العجز إلى ٧ر٨ في المائة في عام ١٩٩٨. لكن إذا أضيفت إلى إيرادات الميزانية في ذلك العام حصيلة بيع جزء من شركة الاتصالات السلوكية واللاسلكية في قطر وهي ٧٠٠ مليون دولار، ينخفض العجز إلى ٠ر١ في المائة فقط. وقد واصلت قطر سياستها المالية التقشفية في عام ١٩٩٩ رغم ارتفاع إيرادات النفط والغاز، وبالتالي بلغ عجز الميزانية حسب التقديرات الأولية ٠ر٣ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.

(٧) بلغت قيمة أصول صندوق الاحتياطي للأجيال المقبلة

نحو ١٠٠ مليار دولار قبل حرب الخليج، لكن في عام ١٩٩٢ انخفض هذا الرقم إلى ٣٥ مليار دولار.

وفي البحرين، سجل الميزان التجاري عجزاً قيمته ٢٨٤١ مليون دولار في عام ١٩٩٨، بعد أن سجل فائضاً بقيمة ٣٥٧٩٩ مليون دولار في عام ١٩٩٧، ولكنه عاد وسجل فائضاً في عام ١٩٩٩. وخلال الشهور الستة الأولى من عام ١٩٩٩، بلغ مجموع صادرات البحرين ١٧١٨ مليار دولار بينما بلغ مجموع وارداتها ١٤٩٩ مليار دولار، وبالتالي سجل الميزان التجاري فائضاً بواقع ٢١٩ مليون دولار. وبالنسبة لعام ١٩٩٩ ككل، بلغ الفائض في الميزان التجاري للبحرين نحو ٣٥٠ مليون دولار. وعلاوة على ذلك، تشير التقديرات أيضاً إلى أن عجز الحساب الجاري الذي ازداد من ٣٠٤ ملايين دولار في عام ١٩٩٧ إلى ١١ مليار دولار في عام ١٩٩٨ قد عاد وانخفض في عام ١٩٩٩ إلى المستوى الذي كان عليه في عام ١٩٩٧.

أما في الكويت، فإن الميزان التجاري يسجل فائضاً في العادة. وقد بلغ هذا الفائض ٥٩٨ مليار دولار في عام ١٩٩٧. لكنه انخفض في عام ١٩٩٨ إلى ٩٣٧ مليون دولار فقط. وفي الربع الأول من عام ١٩٩٩، بلغ مجموع صادرات الكويت ٢١٧٧ مليار دولار، بينما بلغ مجموع وارداتها ٢٠٢٨ مليار دولار، مما شكل فائضاً بواقع ١٤٩ مليون دولار. لكن خلال الجزء المتبقي من السنة، تجاوزت الزيادة في الصادرات معدل الزيادة في الواردات تجاوزاً كبيراً، وبالتالي تذهب التقديرات إلى أن الفائض في الميزان التجاري هذا العام بلغ نحو ٣٩٥ مليار دولار. وبينما ظل هذا الفائض أقل من مستوى فائض عام ١٩٩٧ بمليارين من الدولارات، فقد كان أكبر من فائض عام ١٩٩٨ بنسبة ٣٠٠ في المائة. وازداد كذلك في عام ١٩٩٩ فائض الحساب الجاري للكويت زيادة كبيرة.

وسجل ميزان التجارة في عمان عجزاً مقداره ٣١٧ مليون دولار في عام ١٩٩٨، بعد أن كان قد سجل فائضاً في العام السابق بلغ ٢٤ مليار دولار. وتشير التقديرات الأولية إلى وجود فائض في الميزان التجاري العماني لعام ١٩٩٩.

أما قطر، فقد سجلت فائضاً في ميزانها التجاري بلغ ٨٦٣ مليون دولار في عام ١٩٩٧، و ٣٥٩ مليون دولار في عام ١٩٩٨. ورغم الزيادة الكبيرة في الفائض التجاري في عمان عام ١٩٩٩، تشير التقديرات الأولية إلى استمرار العجز في حسابها الجاري نظراً للتحويلات الكبيرة التي يجريها العمال المغتربون كل سنة والمبالغ

الزيادة في الإيرادات إلى تحسين إجراءات تحصيل الضرائب، وإلى رفع ضريبة المبيعات بنسبة ٣ في المائة لتصل إلى ١٣ في المائة، وإلى تبسيط الإجراءات الجمركية. أما إذا أضيفت المبالغ المقدمة من الدول المانحة إلى باب الإيرادات، يكون عجز ميزانية الأردن قد انخفض من ٦٨ في المائة في عام ١٩٩٨ إلى ٣٣ في المائة في عام ١٩٩٩. لكن باستبعاد هذه المنح من الميزانية، يكون العجز قد انخفض من ١٠٨ في المائة في عام ١٩٩٨ إلى ٧٨ في المائة في عام ١٩٩٩، كما تقول التقديرات.

وفي لبنان، انخفض العجز من ٢٣٥ في المائة في عام ١٩٩٧ إلى ١٣٨ في المائة في عام ١٩٩٨. وفي عام ١٩٩٩، عمدت الحكومة إلى الحد من إنفاقها وزيادة إيراداتها في الوقت نفسه. فرفعت الضرائب على الدخل وعلى أرباح الشركات، وعلى الكحول، والتبغ، والبنزين، كما رفعت رسوم الاستيراد. وتشير التقديرات الأولية إلى أن العجز في ميزانية لبنان انخفض إلى ١٣٢ في المائة في عام ١٩٩٩. وتهدف الحكومة إلى الاستمرار في تخفيض نسبة العجز حتى ٥ في المائة بحلول عام ٢٠٠٣.

وفي الجمهورية اليمنية، تشير التقديرات الأولية إلى أن الحكومة تمكنت من تخفيض عجز الميزانية إلى ٤٨ في المائة في عام ١٩٩٩، بعد أن بلغ ٧٧ في المائة في العام السابق. وقد ساعد ارتفاع إيرادات النفط - بالإضافة إلى المنح الأجنبية - في تخفيض العجز. أما في الضفة الغربية وقطاع غزة، فقد أمكن الإبقاء على المصروفات عند مستوى قريب من الإيرادات. وبالتالي بلغ العجز في ميزانية الضفة الغربية وقطاع غزة ٤٠ في المائة في عام ١٩٩٧. وتشير التقديرات الأولية إلى أنه بلغ ٠٨ في المائة في عام ١٩٩٨ و ١ في المائة في عام ١٩٩٩.

#### واو - تحسن أداء القطاع الخارجي

تحسن أداء القطاع الخارجي للمنطقة تحسناً كبيراً في عام ١٩٩٩ قياساً على عام ١٩٩٨، وذلك بفضل الارتفاع الكبير في أسعار النفط. ورغم انخفاض حجم صادرات دول مجلس التعاون الخليجي من النفط، زادت قيمة هذه الصادرات زيادة كبيرة نتيجة لارتفاع أسعار النفط بنسبة ٤٠ في المائة تقريباً. ونظراً لهيمنة النفط على الصادرات، زاد مجموع صادرات دول المجلس زيادة ملحوظة في عام ١٩٩٩. وحققت كل هذه الدول فائضاً في موازينها التجارية، وتحسن وضع حساباتها الجارية تحسناً كبيراً عما كان في ١٩٩٨.

التي ينقلها العاملون المغتربون الذين يغادرون البلد بكل مدخراتهم.

وفي المملكة العربية السعودية، انخفض فائض الميزان التجاري من ٢٣ر٨ مليار دولار في عام ١٩٩٧ إلى ٥٣ مليار دولار في عام ١٩٩٨. ورغم الارتفاع الكبير في الفائض التجاري في عام ١٩٩٩، تشير التقديرات الأولية إلى أنه أدنى بكثير من مستواه في عام ١٩٩٧. ومع هذا، بلغ العجز في الحساب الجاري للمملكة حسب التقديرات الأولية نحو ٨ مليارات دولار في عام ١٩٩٩ مقابل ١٢ر٨ مليار دولار في العام السابق. كذلك كان الفائض في الميزان التجاري للإمارات العربية المتحدة أعلى بكثير في عام ١٩٩٩ مما كان عليه في عام ١٩٩٨، لكنه لم يعد إلى المستوى الذي سجله في عام ١٩٩٧. وقد ازداد أيضا فائض الحساب الجاري في الإمارات عام ١٩٩٩.

أما في الاقتصادات الأكثر تنوعا، فلا يمثل النفط نصيب الأسد من الصادرات، إلا في العراق والجمهورية اليمنية، وإلى حد ما في الجمهورية العربية السورية. ورغم المساهمة الكبيرة للنفط في الصادرات المصرية، لا يمثل نسبة كبيرة من مجموع الصادرات. أما الأردن ولبنان، فهما يستوردان النفط. وباستثناء العراق، تسجل كل الاقتصادات الأكثر تنوعا عجزا كبيرا في ميزانها التجاري، وتعتمد أساسا على تحويلات المغتربين وعلى السياحة لتحسين وضع الحساب الجاري. وقد اختلف أداء القطاع الخارجي فيما بين الاقتصادات الأكثر تنوعا في منطقة الإسكوا في عام ١٩٩٩.

ففي مصر، بلغت قيمة الواردات ١٦ر٥ مليار دولار عام ١٩٩٨، بينما بلغت قيمة الصادرات ٣ر٢ مليار دولار، مما أدى إلى عجز في الميزان التجاري بلغ ١٣ر٣ مليار دولار. وكان العجز في عام ١٩٩٨ أكبر منه في العام السابق بما يعادل ٤ مليارات دولار. وخلال النصف الأول من عام ١٩٩٩، بلغ مجموع صادرات مصر ١٦ر٨ مليار دولار مقابل ١٥ر٦ مليار دولار خلال الفترة ذاتها من عام ١٩٩٨. وفي نفس الوقت بلغت قيمة الواردات ٨ر٢٣ مليار دولار خلال الشهور الستة الأولى من عام ١٩٩٩ مقابل ٧ر٩٤ مليار دولار خلال نفس الفترة من عام ١٩٩٨. وبالتالي، كان عجز الميزان التجاري في تزايد عما كان. لكن في النصف الثاني من عام ١٩٩٩، سعت الحكومة المصرية إلى زيادة الصادرات وتقليص العجز التجاري فمنحت المصدرين إعفاء ضريبيًا على جميع الصادرات. واستفادت الصادرات المصرية من

ارتفاع أسعار النفط خلال النصف الثاني من عام ١٩٩٩، لكن عجز الميزان التجاري ظل كبيرا. ورغم ذلك، تشير التقديرات الأولية إلى أن الإيرادات الناتجة عن ازدهار السياحة، وعن رسوم قناة السويس، وتحويلات المصريين العاملين في الخارج<sup>(٨)</sup>، قد ساعدت على احتواء العجز في الحساب الجاري وحالت دون ارتفاعه في عام ١٩٩٩. وانخفض الاحتياطي الدولي في البنك المركزي المصري في عام ١٩٩٩ فبلغ نحو ١٧ر٤ مليار دولار في آب/أغسطس ١٩٩٩، بعد أن كان ٢٠ر١ مليار دولار في آب/أغسطس ١٩٩٨. ومع ذلك، فهذا الاحتياطي يكفي واردات مصر لفترة تتجاوز سنة كاملة. وفي نفس الوقت، بلغ مجموع الدين الخارجي لمصر ٢٨ر٢ مليار دولار في نهاية حزيران/يونيو ١٩٩٩، أي أنه انخفض بمقدار ٠ر٧ مليار دولار عن مستواه في نهاية عام ١٩٩٨ وهو ٢٨ر٩ مليار دولار.

أما في الأردن، فقد انخفض عجز الميزان التجاري من ٢ر٢٧ مليار دولار في عام ١٩٩٧ إلى ٢ر٠٤ مليار دولار في عام ١٩٩٨. وتحقق ذلك بعد انخفاض الواردات بنسبة أكبر مما انخفضت الصادرات بالقيمة المطلقة. وانخفض عجز الميزان التجاري في المملكة بنسبة ٢٠ر٦ في المائة خلال النصف الأول من عام ١٩٩٩ نتيجة لانخفاض الواردات بنسبة ١٠ر٨ في المائة وازدياد الصادرات في نفس الوقت بنسبة ٢ في المائة. وبدل انخفاض الواردات على بطء النمو الاقتصادي بوجه عام، وعلى ضعف القوة الشرائية في البلد. على أن الأردن سينضم قريبا إلى منظمة التجارة العالمية، ومن المتوقع أن يحصل على عضوية المنظمة في كانون الثاني/يناير أو شباط/فبراير ٢٠٠٠، وبذلك يكون الأردن هو العضو ١٣٦ في المنظمة<sup>(٩)</sup>، وسادس دولة من دول الإسكوا تنضم للمنظمة بعد مصر والكويت والبحرين وقطر والإمارات العربية المتحدة.

وفي لبنان انخفض عجز الميزان التجاري من ٦ر٨١ مليار دولار في عام ١٩٩٧ إلى ٦ر٣٤ مليار في عام ١٩٩٨، أي أنه انخفض بنسبة ٦ر٩ في المائة. نتج

(٨) يعيش نحو مليوني عامل مصري في الدول العربية الأخرى، لا سيما المملكة العربية السعودية والجمهورية العربية الليبية والإمارات العربية المتحدة والكويت والأردن وعمان. بالإضافة إلى حوالي ٥ر١ مليون عامل هاجروا إلى دول الغرب، وهم يمثلون معاصرا رئيسيا للتحويلات النقدية والعينية.

(٩) من المتوقع أن تكون جمهورية جورجيا هي العضو رقم ١٣٥ في الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية.

في عام ١٩٩٨. وقد حدثت هذه الزيادة رغم انخفاض الواردات بنسبة ٣٣ في المائة في عام ١٩٩٨، بسبب انخفاض الصادرات بنسبة ٢٦٢ في المائة. وخلال الربع الأول من عام ١٩٩٩، كانت صادرات البلد أقل من المستوى الذي سجلته خلال نفس الفترة من عام ١٩٩٨ بنسبة ٨٣ في المائة. لكن بارتفاع أسعار النفط خلال الجزء المتبقي من عام ١٩٩٩ زادت قيمة الصادرات السورية، وانخفض العجز في الميزان التجاري حسب التقديرات الأولية إلى مستوى أدنى بكثير من مستوى العام السابق. وهذه التجربة هي تقريبا نفس ما حدث في الجمهورية اليمنية. فقد ازداد العجز في ميزانها التجاري من ٢٨٨١ مليون دولار في عام ١٩٩٧ إلى ٨٠٩ ملايين دولار في عام ١٩٩٨، وتشير التقديرات إلى أنه تقلص في عام ١٩٩٩ بعد ارتفاع أسعار صادرات اليمن من النفط أساسا.

#### زاي - الصورة المتوقعة في عام ٢٠٠٠

المتوقع في عام ٢٠٠٠، أن تكون للتطورات التي يشهدها قطاع الطاقة (النفط والغاز) أكبر الأثر على اقتصادات المنطقة. ومن بين العوامل الأخرى التي سيكون لها تأثير ملحوظ على الأداء الاقتصادي في غربي آسيا ما يلي: (أ) التطورات المتصلة بالعقوبات الاقتصادية المفروضة على العراق منذ عام ١٩٩٠؛ (ب) مدى السرعة والنجاح في تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية والتكيف الهيكلي في دول الإسكوا؛ (ج) تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر؛ (د) ندرة المياه، وتأثير ذلك على الإنتاج الزراعي في كثير من دول الإسكوا؛ (هـ) تقدم عملية السلام في الشرق الأوسط، ومكاسب السلام، إن كانت له مكاسب. بالإضافة إلى أن توجيه الموارد نحو التنمية البشرية بدلا من تخصيصها للإنفاق العسكري والدفاعي سوف يرفع كثيرا من فرص المنطقة على المدى الطويل (انظر المرفق).

والمتوقع أيضا أن تزداد سرعة نمو الناتج المحلي الإجمالي في كل أعضاء الإسكوا خلال العام القادم. أما الناتج المحلي الإجمالي لمنطقة الإسكوا، باستثناء العراق، فمن المتوقع أن ينمو بنسبة ٤ في المائة في عام ٢٠٠٠. وسيكون العامل الأساسي في ذلك هو الارتفاع الكبير في إنتاج النفط، وفي أسعاره وإيراداته. كما أن النمو المنتظر في قطاع هام كقطاع النفط والغاز في دول مجلس التعاون الخليجي، سوف يحسن كثيرا أداء القطاع الخارجي وأوضاع الموازنة، ويساعد على سرعة النمو الاقتصادي في هذه المجموعة من الدول. ومن المتوقع أن

هذا الانخفاض عن زيادة الصادرات بنسبة ١١ في المائة، بحيث بلغت قيمتها ٧١٦ مليون دولار في عام ١٩٩٨، وعن انخفاض الواردات بنسبة ٥٣ في المائة، بحيث بلغت قيمتها ٧٠٦٠ مليون دولار. واستمر هذا الاتجاه في عام ١٩٩٩. فارتفع مجموع الصادرات خلال الشهور العشرة الأولى من عام ١٩٩٩ إلى ٥٦٢ مليون دولار، وهي زيادة ارتفعت بنسبة ٤٩ في المائة عما كانت عليه خلال نفس الفترة من عام ١٩٩٨. وفي نفس الوقت، بلغ مجموع الواردات ٥٨٥ مليار دولار خلال الفترة من كانون الثاني/يناير حتى نهاية تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩، أي أنه انخفض بنسبة ١٢٣ في المائة عما كان في الشهور العشرة الأولى من عام ١٩٩٨. وبالتالي، تقلص عجز الميزان التجاري في لبنان، خلال الشهور العشرة الأولى من عام ١٩٩٩، بنسبة ١٤٦٨ في المائة حتى بلغ ٤٥٩ مليار دولار بعد أن بلغت قيمته ٥٣٨ مليار دولار في نفس الفترة من عام ١٩٩٨. وقد ساعد ببطء النمو الاقتصادي وضعف القوة الشرائية على زيادة الحد من الواردات، بينما أدى النمو الاقتصادي السريع في أسواق الصادرات اللبنانية الرئيسية إلى تسارع نمو الصادرات اللبنانية في عام ١٩٩٩. وتشير التقديرات الأولية إلى أن عجز الميزان التجاري في لبنان قد انخفض بنسبة ١٥ في المائة في عام ١٩٩٩. وازداد الاحتياطي الدولي في البنك المركزي اللبناني من ٥٩٣ مليار دولار في نهاية عام ١٩٩٧ إلى ٦٤١ مليار دولار في نهاية عام ١٩٩٨. واستمر هذا الاحتياطي في الارتفاع في عام ١٩٩٩ حتى بلغ ٦٧٦ مليار دولار في الربع الثالث من العام. وازداد الدين الخارجي للبنان بنسبة ١٤٣ في المائة، فارتفع من ٤١٩ مليار دولار في نهاية عام ١٩٩٨ إلى ٤٧٩ مليار دولار في نهاية شهر تموز/يوليو ١٩٩٩. وعلاوة على ذلك، ازدادت نسبة الدين الخارجي إلى مجموع الدين العام خلال الشهور السبعة الأولى من عام ١٩٩٩، فبلغت ٢٤ في المائة من مجموع الدين العام البالغ ١٩٩٥ مليار دولار، بعد أن كانت ٢٢ في المائة في نهاية عام ١٩٩٨. على أن الزيادة في حجم الدين الخارجي ونسبته في لبنان تعود أساسا إلى السياسة التي اتبعتها الحكومة اللبنانية والقائمة على الاستعاضة تدريجيا عن الدين العام المحلي بالدين الخارجي، لأن أسعار الفائدة على الدين الخارجي أقل بكثير مما هي على الدين المحلي. وهذه السياسة تساعد على الحد من العبء العام لخدمة الدين.

أما في الجمهورية العربية السورية، فقد ازداد عجز الميزان التجاري زيادة كبيرة في عام ١٩٩٨، فارتفع من ١١٢ مليون دولار فقط في عام ١٩٩٧ إلى مليار دولار



يؤدي التحسن الملحوظ في اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي الى آثار ايجابية كبيرة على سائر اقتصادات المنطقة، خصوصا عن طريق زيادة الصادرات، وزيادة إيرادات السياحة، وبعض المعونات المالية.

أما الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي، فمن المتوقع أن يزداد الى ٣٨ في المائة في دول مجلس التعاون الخليجي خلال عام ٢٠٠٠، فيتراوح بين ٤٧ في المائة في دولة الإمارات و ٢٦ في المائة في الكويت. أما النمو الاقتصادي، فمن المتوقع أن يبلغ أعلى معدل له في دولة الإمارات من بين دول مجلس التعاون الخليجي، لأنها لن تقطف ثمار الفوائد التي تحققها زيادة النمو في قطاعي النفط والغاز فحسب، بل ستستفيد أيضا من عودة الانتعاش الى إعادة التصدير وتزايد الاستثمار الأجنبي المباشر. أما في عمان، فالمتوقع أن ينمو الناتج المحلي الاجمالي في عام ٢٠٠٠ بنسبة ٤ في المائة، وهي ثاني أعلى نسبة بين دول مجلس التعاون الخليجي. وسوف يشهد الناتج المحلي الاجمالي في عمان مزيدا من النمو بعد افتتاح واحد من أكبر المشروعات لإسالة الغاز الطبيعي في المنطقة خلال عام ٢٠٠٠. وهذا المشروع الذي استغرق بناؤه أربع سنوات كاملة سوف يدر على سلطنة عمان مليار دولار كل سنة. كذلك ستستفيد قطر من هذا الارتفاع المزدوج في الانتاج والإيرادات، سواء في قطاع النفط أو في قطاع الغاز. أما في المملكة العربية السعودية، فمن المتوقع أن ينمو الناتج المحلي الاجمالي بنسبة ٣٦ في المائة في عام ٢٠٠٠، أي بضعف ما حددته التقديرات الأولية لسنة ١٩٩٩. هذا، وسوف يتعزز النمو الاقتصادي للمملكة بفضل القوة التي سيكتسبها قطاع الطاقة، بالإضافة الى زيادة الانفاق الحكومي، وتزايد الثقة لدى القطاع الخاص بعد إجراءات الإصلاح الاقتصادي التي اتخذتها المملكة مؤخرا. وأما الناتج المحلي الاجمالي للكويت، فمن المتوقع أن ينمو بنسبة ٢٦ في المائة في عام ٢٠٠٠، وهي أضعاف ما حددته التقديرات الأولية لعام ١٩٩٩ والتي لا تتجاوز ٥ في المائة. وسوف يستفيد النمو الاقتصادي للكويت أيضا من قطاع الطاقة، ومن الآثار الإيجابية للاستثمار الأجنبي المباشر من جانب الشركات المتعددة الجنسيات، بعد أن وجدت ما يجذبها في بعض القوانين واللوائح التي أصدرتها الكويت مؤخرا.

أما في الاقتصادات الأكثر تنوعا، فمن المتوقع أن ينمو الناتج المحلي الاجمالي بنسبة ٤٧ في المائة في عام ٢٠٠٠، وأن يتراوح بين ٦٢ في المائة في مصر وبين ١٨ في المائة في لبنان و ١٧ في المائة في الأردن. ففي مصر، سوف يعتمد النمو الاقتصادي على تزايد

الاستثمار المباشر، المحلي والأجنبي على السواء، وعلى تواصل النمو في القطاع السياحي، وعلى مشاريع التنمية العملاقة التي تجري في سيناء والوادي الجديد. أما في اليمن وفي الضفة الغربية وقطاع غزة، فتذهب التقديرات الى أن الاقتصاد سوف ينمو بنسبة ٤ في المائة و ٤ في المائة على الترتيب في عام ٢٠٠٠. على أن اليمن سوف يستفيد استفادة كبيرة من تزايد النمو الاقتصادي بفضل قطاع النفط. وسواء كان اليمن أو الضفة والقطاع، فسوف يستفيد كل منهما من مساعدات مالية وعينية كبيرة من البنك الدولي، ومن عدد من أكبر الدول المانحة. أما في الجمهورية العربية السورية فمن المتوقع أن يرتفع معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي الى ٢ في المائة في عام ٢٠٠٠، بعد أن كان ٥ في المائة في التقديرات الأولية لعام ١٩٩٩. كذلك تقول التقديرات إن الناتج المحلي الاجمالي في لبنان والأردن سوف يرتفع الى حوالي ١٨ في المائة بسبب انخفاض أسعار الفائدة وزيادة الملحوظة في النشاط السياحي. وإن كان هذا المعدل يقل كثيرا عما استهدفه لبنان والأردن وهو ٣ في المائة و ٥ في المائة على مدى السنوات المقبلة.

أما قطاع النفط في منطقة الإسكوا فمن المتوقع أن يسجل أداء ممتازا في عام ٢٠٠٠. وسوف يتبدى ذلك في ارتفاع إيرادات النفط ارتفاعا ملحوظا بعد الزيادة الملموسة في الانتاج والأسعار إذا قورنت بعام ١٩٩٩. على أن أسعار النفط المتوقعة في عام ٢٠٠٠ تختلف كثيرا باختلاف الافتراضات حول مستويات الانتاج التي ستقرها منظمة الأوبك، في ضوء تزايد الطلب على النفط وتناقص كمياته في كبرى الدول المستوردة للنفط. وفي استطاعة دول الأوبك أن ترفع انتاجها بأكثر من ٥ في المائة، ومع ذلك يظل متوسط السعر عند ٢٢ دولارا للبرميل في عام ٢٠٠٠. وهذا السعر<sup>(١٠)</sup> سيكون في نهاية المطاف أعلى من المستوى الذي استهدفته الأوبك لعدة سنوات وهو ٢١ دولارا للبرميل، ويزيد بنسبة ٢٥ في المائة عن المتوسط السنوي لعام ١٩٩٩ وهو ١٧ دولارا للبرميل. ومن المتوقع أن تزداد إيرادات النفط زيادة كبيرة في منطقة الإسكوا خلال عام ٢٠٠٠، وأن تزداد إيرادات الغاز والبتروكيماويات زيادة كبيرة في بعض الدول.

أما أوضاع سوق العمل في المنطقة فتختلف اختلافا ملحوظا بين دول مجلس التعاون الخليجي وبين

(١٠) يرى كثير من المحللين أن ٢٢ دولارا للبرميل الواحد سعر مرض للدول المستوردة والدول المصدرة على السواء.

الخليجي وبين سائر أعضاء الإسكوا. فمن المتوقع أن يتحسن القطاع الخارجي في دول المجلس تحسناً كبيراً في عام ٢٠٠٠. فالزيادة الكبيرة المتوقعة في الواردات خلال العام القادم سوف تقابلها زيادة هائلة في الصادرات، خصوصاً صادرات النفط والغاز والبتروكيماويات. وسوف تتسع الفوائض التجارية في كل دول المجلس، مع توقع حدوث فائض في الحسابات الجارية لدى معظمها. أما في الاقتصادات الأكثر تنوعاً، فمن المتوقع أن تظل فجوة الميزان التجاري على اتساعها رغم تزايد الصادرات وتناقص الواردات في عدد منها. وبالتالي سوف تتحسن الأوضاع في حساباتها الجارية تحسناً ملحوظاً بفضل الارتفاع المتوقع في إيرادات السياحة وتحويلات المغتربين، لا سيما بالنسبة لمصر والأردن ولبنان والجمهورية العربية السورية.

#### حاء- التوصيات

رغم أن الصورة العامة للأوضاع الاقتصادية تبدو مشرقة نوعاً ما بالنسبة للمنطقة ككل، فإن التحديات والفرص التي يطرحها التوجه السريع نحو العولمة تتطلب من أعضاء الإسكوا إجراءات فورية ومتواصلة. والتوصيات التالية مقدمة لكي ينظر فيها متخذو القرار في المنطقة. ويلاحظ أن نصف هذه التوصيات وردت في تقرير السنة الماضية عن التطورات الاقتصادية التي شهدتها المنطقة في عام ١٩٩٨ وأنها لا تزال واردة، بل إن الدول الأعضاء نفذت بعضها، وإن كان ذلك بدرجات متفاوتة.

ولعل حكومات المنطقة أن تعمل على تحقيق ما يلي:

(أ) التعجيل بالإصلاحات الاقتصادية والهيكلية؛ ويجب ألا يؤدي ارتفاع إيرادات النفط في دول مجلس التعاون الخليجي، إلى توقف سياسات الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي، كما حدث في عام ١٩٩٦؛

(ب) تشجيع التنوع الاقتصادي، خصوصاً في دول مجلس التعاون الخليجي، بعدم الاعتماد الشديد على النفط والاتجاه نحو زيادة الاعتماد على الغاز الطبيعي، والبتروكيماويات والالومنيوم، وغير ذلك من الصناعات الخفيفة، والقطاعات الخدمية؛

(ج) اتباع سياسات تشجع القطاع الخاص على أداء دور أكبر بكثير في الاقتصاد الوطني، وتوفير المناخ المؤسسي اللازم لذلك؛

الاقتصادات الأكثر تنوعاً. فسوف تتحسن هذه الأوضاع بالنسبة لأبناء دول المجلس تحسناً ملحوظاً في عام ٢٠٠٠. ذلك لأن زيادة المصروفات الحكومية، وسرعة النمو الاقتصادي، وتزايد الاستثمار الأجنبي المباشر، والاستمرار في سياسة توطين العمالة (أي الاستعاضة عن المغتربين بأبناء البلد) سوف تؤدي كلها إلى تعزيز فرص العمل أمام المواطنين في دول المجلس. لكن رغم الاستمرار في تطبيق سياسة توطين العمالة، قد لا تنخفض أعداد المغتربين في دول مجلس التعاون الخليجي خلال عام ٢٠٠٠ مثلاً انخفضت في فترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩، والسبب في ذلك هو تزايد النمو الاقتصادي وتحسن الأوضاع المالية والفرص الاقتصادية تحسناً كبيراً. هذا، في الوقت الذي لا يبدو فيه أن أوضاع العمل ستشهد أي تحسن كبير خلال عام ٢٠٠٠ في معظم الاقتصادات الأكثر تنوعاً بالمنطقة. ورغم توقع بعض فرص العمل في الخارج، فسوف تظل هذه الفرص محدودة نسبياً. كذلك لن تتحسن الأوضاع في سوق العمل ولن تطرأ زيادة كبيرة في فرص العمل في الاقتصادات الأكثر تنوعاً إلا إذا بلغ معدل النمو السنوي المتوسط ٥ في المائة وأكثر، وذلك بسبب وجود فائض من اليد العاملة في الوقت الراهن.

وفيما يتعلق بمعدلات التضخم، تقول التقديرات إنها ستظل تحت السيطرة في معظم أعضاء الإسكوا خلال عام ٢٠٠٠، إذا حافظت الحكومات على سياساتها النقدية والمالية الحذرة بوجه عام. وإن كان من المتوقع أن يحدث بعض التضخم "المستورد" بسبب ارتفاع أسعار الواردات الآتية من دول شرق آسيا التي تزايدت قيمة عملاتها بلطراد بعد الانخفاض الكبير الذي شهدته في عامي ١٩٩٧ و ١٩٩٨. ومن المتوقع أن تتحسن الأوضاع المالية لدول مجلس التعاون الخليجي مرة أخرى في العام القادم، وأن يتمكن معظم هذه الدول من تحقيق الهدف المنشود بحلول عام ٢٠٠٠ وهو أن تكون ميزانيتها متوازنة. وهو هدف يتحقق فعلاً رغم الزيادة الكبيرة في الإنفاق الحكومي، وذلك بفضل الزيادات الكبيرة المتوقعة في إيرادات النفط وسائر الإيرادات. أما في الاقتصادات الأكثر تنوعاً، فنقول التقديرات إن عجز الموازنة سوف ينخفض أو يظل منخفضاً كما كان. فباستثناء لبنان، الذي سينخفض فيه هذا العجز إلى ١٢.٢ في المائة خلال عام ٢٠٠٠، سوف ينخفض العجز في دول الإسكوا إلى أقل من ٣ في المائة. على أن لبنان يسعى إلى تخفيض هذا العجز إلى ٥ في المائة بحلول عام ٢٠٠٣.

أما أداء القطاع الخارجي، فمن المتوقع أن يتحسن في المنطقة رغم الفروق الكبيرة بين دول مجلس التعاون

لهذه الدول، كما فعلت المملكة العربية السعودية اعتباراً من عام ١٩٩٩؛

(ع) اتخاذ اجراءات نقدية ومالية خاصة تشجع المغتربين والمهاجرين على تحويل بعض أصولهم المالية الموجودة في الخارج إلى أوطانهم (وينطبق هذا على مصر والأردن ولبنان والجمهورية العربية السورية واليمن)؛

(ف) تشجيع القطاع الخاص على تحويل بعض أصوله الموجودة في الخارج إلى الوطن واستثمارها في الاقتصاد الوطني أو في مشاريع إقليمية أو قطرية (وينطبق هذا على دول مجلس التعاون الخليجي)؛

(ص) تشجيع السياحة من خلال مضاعفة جهود التسويق لجذب السياح من داخل المنطقة وخارجها، مع الاهتمام بتطوير المرافق لتحسين الخدمات المقدمة إليهم؛

(ق) إعادة النظر في مزايا وعبوب ربط العملات الوطنية بالدولار الأمريكي، خصوصاً في دول مجلس التعاون الخليجي؛

(ر) إعادة النظر في سياسة دعم السلع والخدمات التي تقدمها الحكومة، تحقيقاً لكفاءة استخدام الموارد، مع توفير الحماية للفئات المتضررة؛

(ش) الاستمرار في تعزيز فرض الضرائب باتخاذ إجراءات أكثر فاعلية في التنفيذ والتحصيل؛

(ت) الاستمرار في تخفيض أسعار الفائدة للحد من أعباء خدمة الديون وتشجيع النمو الاقتصادي (وينطبق هذا على الأردن ولبنان)؛

(ث) العمل مع سائر أعضاء الأوبك على تثبيت أسعار النفط (رفع أسعار النفط بالتدريج خلال عام ٢٠٠٠ وما بعده)، عن طريق الحوار البناء مع كبرى الدول المستوردة للنفط، رغم أنها كانت ترفض الدعوة إلى مناقشة تثبيت الأسعار حين كانت هذه الأسعار تتدهور (وتنطبق هذه التوصية على دول مجلس التعاون الخليجي)؛

(خ) تخفيض النفقات العسكرية، كلما أمكن، وتوجيه الموارد المتوفرة من ذلك نحو التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

(د) التعجيل بالخصخصة، حتى في بعض الخدمات العامة كالكهرباء، والمياه، والنقل، والهاتف، بطريقة تضمن الشفافية والمساءلة وتمنع الاحتكار؛

(هـ) أن يكون الأساس في تنمية الموارد البشرية أولاً وقبل كل شيء هو التعليم والتدريب الذي ينمي المهارات ويلبي احتياجات السوق؛

(و) تعديل السياسات التعليمية وتأكيد أهمية التدريب المهني بالنسبة للرجل والمرأة على السواء؛

(ز) تشجيع العاطلين على قبول العمل في المهن المرفوضة عادة لأسباب اجتماعية وليست اقتصادية، وخلق الوعي والمشاركة عن طريق وسائل الإعلام، وغيرها،

(ح) أن تعتمد في برامج الاستعاضة عن العمالة الأجنبية بالعمالة الوطنية إلى زيادة الضرائب على المغتربين بدلا من فرض حصص عليهم لتقليص أعدادهم (وينطبق هذا على دول مجلس التعاون الخليجي)؛

(ط) وضع أنظمة في القطاع المالي تتفق مع متطلبات الاقتصاد العالمي؛

(ي) تشجيع البنوك على الاندماج مع البنوك الأخرى لزيادة كفاءتها وقدرتها التنافسية؛

(ك) التآسي بمصر في تشجيع الصادرات بمنح إعفاءات ضريبية لكل المصدرين (وينطبق هذا على الاقتصادات الأكثر تنوعاً)؛

(ل) النظر في إنشاء وتوسيع مناطق التجارة الحرة، وتشجيع التجارة والاستثمار بين الدول العربية والعمل على إقامة سوق عربية مشتركة؛

(م) اتخاذ إجراءات ملموسة لتحقيق المزيد من التوافق بين سياسات التحرير الاقتصادي التي ينتهجها أعضاء الإسكوا، ومع بقية العالم العربي؛

(ن) اجتذاب الاستثمار الاجنبي وتشجيعه، والقيام بمشاريع مشتركة مع الشركات الوطنية الكبرى؛

(س) السماح للعمال الأجانب، خصوصاً في دول مجلس التعاون الخليجي، بالاستثمار في الاسواق المالية

## المرفق

## الاختلال في توزيع الموارد

المحلي الإجمالي بين ٥ في المائة و ١٣ في المائة في عام ١٩٩٦. وبلغت في المتوسط ٩٧ في المائة. وقد تصدرت المملكة العربية السعودية وعمان والكويت هذه الدول حيث انفق كل منها ١٣ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي على الأغراض العسكرية والدفاعية. ثم انخفضت هذه النسبة في عمان والمملكة العربية السعودية بنسبة الثلث تقريبا، حيث هبطت من ٢١ و ٢٠ في المائة على الترتيب في عام ١٩٨٥ إلى ١٣ في المائة في عام ١٩٩٦.

وعلى العكس من ذلك، زادت المخصصات العسكرية في الكويت وقطر حيث ارتفعت بنسبة ٥٠ في المائة في نفس الفترة. لكن في المتوسط حدث انخفاض صغير لا يتجاوز ١٦ في المائة، في دول مجلس التعاون الخليجي كمجموعة خلال الفترة ١٩٨٥-١٩٩٦. ومع ذلك، ظل المتوسط الإجمالي للنفقات العسكرية والدفاعية مرتفعا في المنطقة ككل، حيث بلغ ٧٨ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ١٩٩٦، وهو ما يقل كثيرا عن نسبة الإنفاق في عام ١٩٨٥ التي بلغت ١٢٧ في المائة<sup>(٢)</sup>.

وفي عام ١٩٩٧ لم يطرأ أي تغيير كبير على الوضع. وبلغت هذه النسبة في دول الإسكوا ككل ٨١ في المائة في المتوسط. ونظرا لزيادة النسبة الخاصة بقطر من ٩ إلى ١٤ في المائة، ارتفع المتوسط بالنسبة لدول مجلس التعاون الخليجي من ٥٠ في المائة إلى ١٠٢ في المائة. أما في الاقتصادات الأكثر تنوعا فلم يحدث أي تغيير يذكر في النفقات العسكرية والدفاعية باستثناء بعض التقلبات الطفيفة صعودا وهبوطا، فبقي فيها المتوسط عند ٦ في المائة في عام ١٩٩٧.

أما النفقات الدفاعية لدول الإسكوا ككل فقد ارتفعت بنسبة ٥٠ في المائة، من ٣٥٧ مليار دولار في عام ١٩٩٧ إلى ٣٨٧ مليار دولار في عام ١٩٩٨. كما كانت نسب النفقات العسكرية والدفاعية إلى الناتج المحلي الإجمالي في عام ١٩٩٨ أعلى منها في عام ١٩٩٧ في معظم الدول، باستثناء انخفاضين صغيرين من ١٤ في المائة إلى ١٢ في المائة في قطر ومن ٥ إلى ٤ في المائة في لبنان. ونتيجة للزيادة الكبيرة في نسبة النفقات العسكرية في المملكة العربية السعودية، حيث ارتفعت من

بسبب النزاع المزمع بين العرب وإسرائيل، والحرب العراقية الإيرانية، وحرب الخليج الثانية، وسائر الصراعات التي عانت منها المنطقة، اضطرت حكومات الدول العربية إلى توجيه موارد هائلة نحو الأغراض العسكرية والدفاعية. ويشير تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٩ الذي أصدره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، إلى أن ١٨ دولة عربية<sup>(١)</sup>، من بينها كل دول الإسكوا، انفقت، في المتوسط، ٨٢ في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي على الأغراض العسكرية والدفاعية في عام ١٩٨٨، أي ما يزيد مرتين عن المتوسط العالمي في تلك السنة وهو ٤٠ في المائة.

ومنذ انتهاء الحرب الباردة، انخفضت نسبة النفقات العسكرية في الناتج المحلي الإجمالي في العالم ككل بمعدل ١٦ في المائة على مدى ثماني سنوات ووصلت إلى ٢٤ في المائة في عام ١٩٩٦. كذلك انخفضت النفقات العسكرية في معظم دول الإسكوا خلال العقد الذي انتهى في عام ١٩٩٦. وكما يتضح من الجدول التالي، أنفقت الاقتصادات الأكثر تنوعا مبالغ أصغر بكثير على الأغراض العسكرية والدفاعية، قياسا على ما أنفقته في عام ١٩٨٥. فعلى سبيل المثال، خفض العراق نفقاته العسكرية والدفاعية بعد انتهاء حربه مع إيران وحرب الخليج الثانية، من ٢٦ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ١٩٨٥ إلى ٨ في المائة في عام ١٩٩٦. كذلك انخفضت النفقات العسكرية والدفاعية في الأردن والجمهورية العربية السورية بنسبة كبيرة بلغت ٦٢ في المائة، حيث هبطت من ١٦ في المائة إلى ٦ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي خلال نفس الفترة. وبالتالي، فإن متوسط نسبة النفقات الدفاعية إلى الناتج المحلي الإجمالي بين الاقتصادات الأكثر تنوعا انخفض من ١٤ في المائة في عام ١٩٨٥ إلى ٦ في المائة في عام ١٩٩٦.

أما في دول مجلس التعاون الخليجي، فقد تراوحت نسبة الإنفاق العسكري والدفاعي من الناتج

(١) تضم هذه المجموعة الأردن، والإمارات العربية المتحدة، والبحرين، والجزائر، وتونس وجيبوتي، والجمهورية العربية الليبية، والمملكة العربية السعودية، والسودان، والجمهورية العربية السورية، والعراق، وعمان، وقطر، والكويت، ولبنان، والمغرب، ومصر، واليمن.

على أن ميزانية الدفاع لعام ١٩٩٩ في دول الإسكوا ككل تبلغ ٣٤ر٣ مليار دولار، وهو ما يمثل انخفاضاً هامشياً قدره ٥ في المائة عن ميزانية عام ١٩٩٨.

١٢ في المائة إلى ١٦ في المائة، زاد المتوسط بالنسبة لدول مجلس التعاون الخليجي بمقدار ١ر٢ في المائة، فبلغ ١١ر٤ في المائة في عام ١٩٩٨. وبالتالي اتسعت الفجوة بين المجموعتين.

### الجدول ١ في المرفق - نفقات الدفاع كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي،

١٩٩٨-١٩٨٥

١٩٩٨	١٩٩٧	١٩٩٦	١٩٨٥
<b>دول مجلس التعاون الخليجي</b>			
٧	٥	٥	٨
٧	٦	٥	٤
١٤	١٢	١٣	٢١
١٢	١٤	٩	٦
١٣	١٢	١٣	٩
١٦	١٢	١٣	٢٠
١١ر٤	١٠ر٢	٩ر٧	١١ر٣
<b>متوسط دول مجلس التعاون الخليجي</b>			
<b>دول الاقتصادات الأكثر تنوعاً</b>			
٨	٧	٦	١٦
٧	٦	٦	١٦
٧	٧	٨	٢٦
٤	٥	٤	٩
٤	٤	٥	٧
٧	٧	٧	١٠
٦ر٢	٦	٦	١٤
٨ر٨	٨ر١	٧ر٨	١٢ر٧
<b>متوسط منطقة الإسكوا</b>			

المصادر: International Institute for Strategic Studies, The Military Balance 1998/1999. Middle East Economic Survey 42:47, November 22, 1999.

الجدول ٢ أن ما يزيد على ١٠ في المائة من السكان في كل دول الإسكوا كانوا أميين في عام ١٩٩٧.

### الجدول ٢ في المرفق - نسبة الأمية بين الكبار، ١٩٩٧

النسبة المئوية	
١٢ر٨	الأردن
٢٥ر٢	الإمارات العربية المتحدة
١٣ر٨	البحرين
٢٦ر٦	المملكة العربية السعودية
٢٨ر٤	الجمهورية العربية السورية
..	جمهورية العراق
٣٢ر٩	عمان
٢٠ر٠	قطر
١٩ر٦	الكويت
١٥ر٦	لبنان
٤٧ر٣	مصر
٥٧ر٥	اليمن

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٩.

وفي نفس الوقت، فإن ما تنفقه الحكومات على الخدمات البشرية الأساسية في أعضاء الإسكوا صغير نسبياً. ولا تتوافر بيانات حديثة إلا عن خمس من الدول الأعضاء هي الأردن والإمارات العربية المتحدة والكويت ومصر واليمن. فقد بلغت نسبة ما تنفقه الحكومة اليمنية على الرعاية الصحية ١ في المائة فقط من الناتج المحلي الإجمالي في عام ١٩٩٥. بينما كانت نسبة ما تنفقه مصر على الصحة ١٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في نفس السنة، تليها الإمارات العربية المتحدة التي أنفقت ٢ في المائة. على أن نسبة الإنفاق على الرعاية الصحية من الناتج المحلي الإجمالي في الكويت والأردن كانت من أعلى النسب في المنطقة، حيث بلغت ٣٥ في المائة و٣٧ في المائة، على الترتيب. ومع ذلك، فقد كانت أقل بكثير من المتوسط العالمي لعام ١٩٩٥ وهو ٥٥ في المائة.

كذلك تتبدى قلة الإنفاق العام على الموارد البشرية في ارتفاع نسبة الأمية بين الكبار في المنطقة. ويتضح من

الاستفادة من التقدم الذي تشهده تكنولوجيا المعلومات والذي يسهل بدوره عملية العولمة.

أما الدول النامية التي لا تملك الموارد البشرية اللازمة للتعامل مع الأنشطة الاقتصادية المبنية على المعرفة فهي عرضة للتخلف عن اللحاق بركب المنافسة في الأسواق العالمية. لذلك يتعين على دول الإسكوا، بالإضافة إلى العمل على تطوير البنية الأساسية لتكنولوجيا المعلومات، أن تزيد من استثمارها في تنمية مواردها البشرية وأن توفر لهم الخدمات الأساسية كالصحة والتعليم، باعتبارهم أهم العوامل الاقتصادية على الإطلاق. ولا بد أن تشمل استراتيجيات التنمية الاقتصادية التي تتبعها تعليم الأيدي العاملة على استخدام الحاسوب.

على أن التطورات التي طرأت مؤخراً على توزيع الميزانية في منطقة الإسكوا ليست مشجعة. فقد زادت سبع دول من نفقاتها العسكرية والدفاعية خلال عامي ١٩٩٧ و١٩٩٨. وكانت الزيادة في الإمارات العربية المتحدة والجمهورية العربية السورية والمملكة العربية السعودية والعراق كبيرة جداً، حيث بلغت ٢١ في المائة، و ٢٠ في المائة، و ١٣ في المائة، و ١٠ في المائة على الترتيب. أما تقليص النفقات العسكرية والدفاعية في باقي دول الإسكوا فكان ضئيلاً نسبياً، حيث تراوح بين ٢ في المائة و ٧ في المائة، باستثناء تخفيض بلغ ١٧ في المائة في لبنان. وفي الوقت الذي تتجه فيه المنطقة نحو سلام عادل وشامل ودائم في السنوات القادمة، فقد يكون أسهل عليها وأيسر أن تخفض نفقاتها العسكرية والدفاعية وأن توجه مواردها الاقتصادية نحو الصحة والتعليم وسائر القطاعات التي تركز على التنمية البشرية. ولا شك أن توافر تكنولوجيا المعلومات المتقدمة وتوافر الكفاءات البشرية اللازمة للاستفادة منها من شأنه أن يعزز النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية جميعاً.

أما نسبة الأمية بين الكبار في الأردن ولبنان فهي من أقل النسب في منطقة الإسكوا. لذلك جاء تصنيفهما بين الدول التي حققت تنمية بشرية "متوسطة" وفقاً لمؤشر التنمية البشرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ لكن في عام ١٩٩٧، كانت نسبة الأمية فيهما أقل بكثير من المتوسط السائد بين فئة الدول النامية التي ينتميان إليها وهو ٢٦ في المائة. على أن باقي دول الإسكوا لم تحقق نتائج مماثلة. فعلى سبيل المثال، تأتي الإمارات العربية المتحدة والبحرين وقطر والكويت في مرتبة متقدمة نسبياً في مجال التنمية البشرية، لكن نسبة أمية الكبار فيها تزيد كثيراً عن ٤٧ في المائة، وهي النسبة التي حددها مؤشر التنمية البشرية لفئة الدول التي تنتمي إليها.

وتنتمي المملكة العربية السعودية والجمهورية العربية السورية وعمان إلى فئة الدول النامية ذات المستوى "المتوسط"، أي التي تبلغ فيها نسبة الأمية بين الكبار ٢٦ في المائة. ومع ذلك، فإن ثلث السكان البالغين في هذه الدول الثلاث كانوا أميين، أي أن نسبة الأمية في كل منها كانت أعلى من متوسط الفئة التي تنتمي إليها. وبالإضافة إلى ذلك، فإن نصف السكان البالغين في مصر وقرباً ٦٠ في المائة من السكان البالغين في اليمن كانوا أميين في عام ١٩٩٧. ولما كانت مصر تنتمي إلى الفئة "المتوسطة" في مجال التنمية البشرية، فقد جاءت نسبة الأمية فيها أعلى بكثير من متوسط هذه الفئة. أما اليمن فجاء ترتيبها ضمن فئة المستوى "المنخفض" من التنمية البشرية، حيث تجاوزت نسبة الأمية فيها ٥٣ في المائة، وهي النسبة المحددة لهذه الفئة ككل في عام ١٩٩٧.

على أن الدول تزداد ترابطاً في عالم اليوم من خلال تزايد التجارة الدولية، والصفقات المالية الدولية، والاستثمار الأجنبي المباشر، وسائر أشكال الروابط التي تتجاوز الحدود، ومن خلال التعاون بين الشركات عبر الوطنية. وفي إطار عملية العولمة، يتجلى الدور المتعاظم للحاسوب في مختلف قطاعات الاقتصاد الحديث، كالتنموي، وتوليد الطاقة وتوزيعها، والإنتاج الصناعي، والتجارة والاتصالات، والنقل، والبحث والتطوير. هذا، فضلاً عن الانتشار السريع لاستخدام شبكة الإنترنت في كل أنحاء العالم. كذلك من المتوقع أن يفضي الاعتماد المتزايد على التجارة الإلكترونية إلى تغييرات كبيرة في الأنشطة الاقتصادية. وبذلك كل ذلك على أن المعرفة أصبحت هي العنصر الحاسم للنجاح في البيئة الاقتصادية العالمية، وأن الموارد البشرية، أصبحت الآن جزءاً لا يتجزأ من النمو الاقتصادي والتنمية. كما أصبحت الخبرة في تكنولوجيا المعلومات مطلباً هاماً لأنه يساعد الأيدي العاملة في